أثر عقيدة أهل السنة
في وحدة الأمة

الأستاذ الدكتور/ ناصر بن عبد الله القفاري
أستاذ الدراسات العليا
جامعة القصيم

ملخص البحث:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد؛ فهذا بحث يتعلق بأثر عقيدة أهل السنة والجماعة في وحدة الأمة، باعتبار أن الوحدة ضرورة لازمة لا تقوم حضارة إلا بها، وأن اجتماع السلف على عقيدة واحدة كان من أهم مقومات وحدتهم.

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد، ثم خمسة مباحث، تلا ذلك عدد من النتائج والتوصيات؛ حيث بدأ البحث بتمهيد يتناول التعريف بأهل السنة، وخصائصهم، ومفهوم وحدة الأمة، ثم ابتدأ مباحثه الخمسة ببيان أثر وحدة مصادر التلقي -القرآن والسنة- في تحقيق وحدة الأمة، وكذا أثر وحدة المعتقد في وحدة الأمة في مبحثين، ثم بين في المبحث الثالث ضابط الاختلاف المؤثر في وحدة الأمة، فليس كل اختلاف يستدعي الفرقة، ثم في المبحث الرابع وضح البحث منهج أهل السنة في التعامل مع الفرق، وطريقتهم في بيان الحق للمخالف، لما لذلك من أهمية في دعوة المخالفين ولم شمل الأمة، ثم في المبحث الخامس ختمت الدراسة ببيان آثار الافتراق على الفرد والأمة؛ لأن معرفة خطورة الداء من أهم أسباب السلامة منه، ولعل من أهم ما ذكره البحث من النتائج: التأكيد على أهمية وحدة المصادر ثم وحدة المعتقد؛ فإنها لا تتم وحدة إلا بوحدة مصادر التلقي، التي تعد سببًا رئيسًا في وحدة الاعتقاد، وقد أوصى الباحث بضرورة الاهتمام بعقيدة أهل السنة- علمًا وتعليمًا، فهي الأساس المتين الذي تبنى عليه وحدة الأمة، وهي ضمان لسلامتها من الافتراق، كما أوصى بضرورة وضع الخطط والمناهج لدعوة الفرق المخالفة لأهل السنة إلى الحق لتجتمع الأمة على كلمة سواء.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

Abstract:

This research discusses the influence of the creed of Sunni Muslims on national unity. Unity is a necessary condition for any civilization. The agreement among the predecessors on a single creed is a vital component of their unity.

The research comprises an introduction, a preface, five sections, and several conclusions and recommendations. The preface defines Sunni Muslims, their characteristics, and the concept of national unity.

The first section explains how the unity of the sources of knowledge—the Quran and the Sunnah—achieves national unity. The second section examines the effect of belief unity on national unity. The third section addresses the factors of differences that affect unity, emphasizing that not every difference leads to division.

The fourth section clarifies the Sunni approach to dealing with differing groups and explaining the truth to opponents. This is essential for inviting dissenters to the truth and for uniting the nation. The fifth section outlines the impacts of division on individuals and the nation, highlighting that recognizing the seriousness of division is crucial for avoiding it.

A key conclusion underscores the importance of unified sources and belief. Unity can only be achieved through a unified reception of knowledge, which is a primary reason for belief unity. The research recommends focusing on the doctrine of Sunni Muslims in education, as it is the solid foundation for national unity and a safeguard against division. It also suggests developing plans to guide opposing sects toward the truth for the nation to unite on common ground.

Blessings and peace be upon our Prophet Muhammad and his companions.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، وبعد: فقد أجمع سلف الأمة وأئمتها على أن وحدة الأمة واجتماعها من أعظم أصول الإسلام وفرائضه، وبه تتحقق مصالح الأمة، وتسلم من الفشل الذي هو عاقبة حتمية لكل فُرقة، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦].

ويتفق جميع العقلاء على أن وحدة الأمة ضرورة لازمة، ولا تنهض أمة ولا تقوم حضارة إلا بها، والسبيل إلى تحقيق هذا الأصل العظيم بيَّنه الله جل وعلا في قوله: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، فالسبيل إلى وحدة الأمة هو الاعتصام بحبل الله، والاجتماع على هدى الله، وما حصلت الفرقة إلا بالبعد عن هذا المنهج.

وقد جمع سبحانه بين وحدة الأمة وبين توحيده وإفراده وحده بالعبادة لا شريك له لأهمية التوحيد وضرورة اجتماعها عليه، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، وفي الآية إشارة إلى أن هذه الأمة لا يمكن أن تجتمع إلا على عقيدة التوحيد.

وقد بين القرآن الكريم المرجع الذي يلجأ إليه المسلمون عند التنازع والاختلاف، قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، «قال العلماء: إلى كتاب الله وإلى نبيه ﷺ، فإن قبض فإلى سنته»(١).

كما يتبين أهمية هذا الموضوع في استفحال شأن الطائفية البغيضة، واستغلال العدو لها لتفرقة الأمة وضرب بعضها ببعض، ولا خلاص من ذلك إلا بالاستمساك بالاعتقاد الحق الذي كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ ومن اتبعهم بإحسان.

وقد تظاهر دعاة الفرقة بالدعوة إلى الوحدة إمعانًا في الستر على كيدهم في تفرقة الأمة، حتى إن ملالي إيران وعلى امتداد أكثر من ثلاثة عقود يقيمون مؤتمرًا دوليًّا كل سنة باسم (الوحدة الإسلامية)، وهي مؤتمرات ظاهرها الدعوة إلى الوحدة، وباطنها بث الفرقة، وترسيخ الطائفية، ونشر مذهب الرافضة، وتصدير ثورتهم التخريبية لبلدان العالم الإسلامي، والتاريخ والواقع خير دليل وأوضح برهان على أنهم ما دخلوا بلدًا إلا جعلوا اجتماع أهله فُرقة، وأمنَه خوفًا، وغناه فقرًا، وتقدمه تخلفًا(٢).

---

(١) التمهيد، لابن عبد البر (٤/٢٦٤).

(٢) ويكفي لمعرفة كذبهم في دعوى الوحدة أنهم قرروا في المعتمد من مصادرهم أن مخالفة المسلمين وسلوك غير سبيلهم هو عين الرشاد، فقالوا: «ما خالف العامة ففيه الرشاد» (أصول الكافي ١/ ٦٨، وسائل الشيعة ١٨/ ٧٦)، فكيف يدعو من هذا أساس مذهبه إلى الوحدة؟! لكنهم في الحقيقة يريدون وحدة في اتباع مذهبهم والخضوع للولي الفقيه الذي لا يرى شرعية لأي دولة إلا إذا دانت له بالولاء والطاعة.

وقد شهد التاريخ والواقع أن الأمة لا تجتمع إلا على السنة، وأن البدعة مقرونة بالفُرقة، وقد يدل على ذلك قوله –صلى الله عليه وسلم–: «تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين»[١]، فبين –عليه الصلاة والسلام– أن ظهور الفرقة المارقة –وهم الخوارج– وقع حين تفرق المسلمون، فظهور الطوائف المبتدعة لا يكون إلا بعد تفرق الأمة، وتتسع الفرقة حينما يحكم الناس طائفة من الطوائف المبتدعة؛ لأن حكمهم لا يقوم إلا على الظلم والخروج عن شرع الله وهديه، وانظر على سبيل المثال حكم الرافضة الصفوية لإيران، وكيف أجرَوا من دماء أهل السنة أنهارًا، وارجع البصر لواقع الأمة اليوم في الدول التي تحكم فيها أهل الرفض والابتداع، تجد مصداق ذلك واضحًا بيِّنًا لكل ذي عينين.

ولهذا وغيره رأيت الحاجة ملحة لبيان أثر عقيدة أهل السنة في وحدة الأمة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث فيما يلي:

أولاً: من هم أهل السنة وما مصادرهم في التلقي التي هي من أهم مقومات وحدة الأمة؟

ثانياً: ما أثر الانحراف في مصادر التلقي على وحدة الأمة؟

ثالثاً: ما أثر أصول اعتقاد أهل السنة في تحقيق وحدة الأمة؟

رابعاً: ما أثر مخالفة عقيدة أهل السنة في حدوث الفرقة؟

خامساً: ما ضابط الاختلاف المؤثر على وحدة الأمة؟

سادساً: ما منهج أهل السنة في التعامل مع الفرق وأثر ذلك في وحدة الأمة ؟

سابعاً: ما أثر الافتراق على الفرد والأمة؟

أهداف البحث:

١) بيان أهمية أصالة المصادر ووحدتها لدى أهل السنة كمقوم أساس في وحدتهم.
٢) إبراز الأثر السلبي للانحراف في مصادر التلقي على وحدة الأمة.
٣) إبراز الأثر الإيجابي لسلامة المعتقد لدى أهل السنة في تحقيق وحدتهم.
٤) الكشف عن أثر مخالفة العقيدة الصحيحة في افتراق الأمة.
٥) تحديد ضابط الاختلاف المؤثر على وحدة الأمة.
٦) إيضاح المنهج الصحيح في التعامل مع الفرق وأثره في وحدة الأمة.
٧) بيان آثار الافتراق على الفرد والأمة.

---

(١) نص الحديث: عن أبي سعيد الخدري –رضي الله عنه– قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: «تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين، يقتلها أَوْلى الطائفتين بالحق». صحيح مسلم، (ح١٠٦٤) .

الدراسات السابقة:

وقفت على دراسة مختصرة نشرت في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة(١)، بعنوان: «أثر العقيدة الإسلامية في تضامن ووحدة الأمة الإسلامية»، للعلامة الدكتور/ أحمد بن سعد الغامدي –رحمه الله–، ومع توافق هذا العنوان مع بحثي إلا أنني وجدته لم يتناول أثر العقيدة في وحدة الأمة إلا من خلال صفحتين ضمن أسس الوحدة الإسلامية، وقد تشعب به الحديث عن واقع الأمة الإسلامية، ثم أسباب هذا الواقع، ثم أسس الوحدة الإسلامية، ثم وسائل تحقيق الوحدة.

أما هذه الدراسة المختصرة فقد اقتصرت على إبراز أثر عقيدة أهل السنة باعتبارها أهم مقومات الوحدة، وأساس الاجتماع والسلامة من الفرقة، وآمل أن يكون في ذلك إضافة جديدة على البحث السابق.

وبعد انتهائي من هذه الدراسة وقفت على مجموعة من الدراسات التي تحدثت عن الوحدة الإسلامية أو عن منهج تحقيقها أو منهج السلف في العقيدة، ولما اطلعت عليها وجدتها مغايرة لمسائل جوهرية في دراستي، من أبرزها: أن هذه الدراسة تتعلق بعقيدة أهل السنة بالمعنى الخاص، وتلك الدراسات تتحدث عن العقيدة الإسلامية بالمعنى العام، كما أنها لا تدرس أثر عقيدة أهل السنة بهذا المعنى في وحدة الأمة واجتماع شمله.

فالدراسة الأولى وعنوانها: "الوحدة الإسلامية" للشيخ محمد أبو زهرة، دار الرائد العربي– بيروت، ١٩٧٨م؛ تتحدث عن الوحدة الإسلامية بالمعنى العام.

وأما الدراسة الثانية، فهي بعنوان: "أثر العقيدة في الفرد والمجتمع"، للباحثة سميرة محمد جمجوم، وهي رسالة ماجستير من جامعة الملك عبد العزيز في عام ١٤٠٠ه، وهي تختلف عن هذا البحث؛ لأنها تناولت أثر العقيدة في نفوس الشباب وأثرها في المجتمع ولم تتطرق لبيان أثر عقيدة أهل السنة في وحدة الأمة.

وأما الدراسة الثالثة، فهي بعنوان: "منهج السلف الصالح في العقيدة وأثره في وحدة المسلمين"، للدكتور صالح السحيمي، وهو بحث منشور في مجلة البحوث الإسلامية، في عام ١٤٠٥ه، وهو بيان للمنهج الذي كان عليه السلف الصالح في العقيدة، ومدى مخالفة الناس لذلك المنهج مما فرق كلمة المسلمين وأضعف وحدتهم، كما يقول المؤلف، فلم تتحدث عن أثر عقيدة أهل السنة في وحدة الأم.

والدراسة الرابعة، وهي بعنوان: "منهج الإسلام في تحقيق الوحدة الإسلامية"، للباحث أحمد حسن سيد غنيم، وهي رسالة ماجستير من جامعة الأزهر في عام ١٩٨٨م، وهي أيضًا تتحدث

(١) العدد الواحد والستون، سنة ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.

عن منهج الإسلام بشكل عام في تحقيق الوحدة الإسلامية، ولا تدرس أثر عقيدة أهل السنة على سبيل الخصوص في جمع شمل الأمة.

وأما الدراسة الخامسة، فهي بعنوان: "منهج الكتاب والسنة في تحقيق الوحدة الإسلامية وأثره من الناحية التطبيقية"، للباحث محمد محمد الأمين الأنصاري، وهي رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى، في عام ١٤١١ه، وهي تتحدث عن المنهج ولا تتحدث عن الأثر.

أما الدراسة السادسة، والتي بعنوان: "أثر العقيدة الإسلامية في وحدة الأمة"، للباحثة منال بنت حمزة بنونة، فهي رسالة ماجستير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، في عام ١٤٢٨هـ؛ وهي تتعلق بأثر العقيدة الإسلامية بمعناها العام، لا بأثر عقيدة أهل السنة بمعناها الخاص، كما تختلف عن البحث في المنهج والطريقة التي تمت بها دراسة الآثار لعقيدة أهل السنة في ائتلاف الأمة وجمع شملها على الحق.

منهج البحث:

وأما المنهج فهو المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي النقدي.

خطة البحث:

وقد بدأت هذا الموضوع بتمهيد يتناول ثلاثة أمور:

أولها التعريف بأهل السنة.

ثم ثنَّيت بذكر خصائص أهل السنة؛ للحاجة إلى إبراز هذه الخصائص في زمن صار لأهل الرفض والابتداع صولة وجولة ودولة.

ثم ثلثت بذكر مفهوم وحدة الأمة.

يلي ذلك دراسة الموضوع من خلال خمسة مباحث:

المبحث الأول: تناول أثر وحدة مصادر التلقي في وحدة الأمة؛ إذ من المسلَّمات اليقينية أن وحدة هذه المصادر من أهم أسس وحدة الأمة.

أما **المبحث الثاني** فهو عن أثر وحدة الاعتقاد لدى أهل السنة في وحدة الأمة؛ لأن اتحاد العقيدة هي أساس قوة الأمة ووحدتها واجتماعها، مع عرض لجمل من مسائل اعتقادها المؤثرة في اجتماعها.

أما **المبحث الثالث** فهو يتناول تحقيق القول في الخلاف المؤثر وتحرير ضابط التفرق ببيان أنه ليس كل اختلاف فرقة.

وفي **المبحث الرابع** إيضاح موجز لمنهج أهل السنة في التعامل مع الفرقة والبدعة؛ لأن ذلك من أهم أسباب جمع الكلمة ووحدة الأمة.

ثم ذكرت **في المبحث الخامس** آثار الافتراق على الفرد والأمة؛ لأن معرفة خطورة الداء من أهم أسباب السلامة منه، والبعد عنه.

وختمت ببيان أهم النتائج والتوصيات.

وأسأل الله جل وعلا أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، موافقًا لشرعه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أ.د/ ناصر بن عبد الله القفاري

التمهيد: التعريف بأهل السنة وخصائصهم ومفهوم الوحدة

أولًا: التعريف بأهل السنة:

لا بد قبل بيان أثر أهل السنة في وحدة الأمة من تعريف أهل السنة؛ لأن التعريف بهم له صلة وثقى بالبحث، فالأثر مرتبط بالمؤثر، والفرع قائم على الأصل، والتعريف بهم يبين اجتماعهم على السنة وجمعهم لشمل الأمة؛ لأنهم الأصل وأصحاب الإسلام الخالص، وهم الصحابة ومن اتبعهم بإحسان.

وقد تعددت مسالك أئمة أهل السنة في تعريف مصطلح (أهل السنة)، فاختلفت ألفاظهم وعباراتهم، واتحد مقصودهم.

المسلك الأول: التعريف بأهل السنة باسمهم: ويشهد له ما أثر عن الإمام مالك أنه قال: «أهل السنة الذين ليس لهم لقب يعرفون به، لا جهمي، ولا قدري، ولا رافضي»(١)، يعني أن أهل السنة ليس لهم اسم ينتسبون إليه سوى السنة، خلافًا لأهل البدع؛ فإنهم تارة ينسبون إلى مقالتهم المبتدعة كالقدرية والمرجئة، وتارة إلى القائل كالجهمية والنجارية، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «الطائفة إنما تتميز باسم رجالها أو بنعت أحوالها»(٢)، وأهل السنة بريئون من هذه النِّسَب كلها، وإنما نسبتهم إلى الحديث والسنة(٣).

وأجاب الإمام مالك مرة أخرى لما سئل عن السنة؟ فقال: «هي ما لا اسم له غير السنة»، وتلا قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣](٤).

والصراط المستقيم واحد تلتقي عليه وبه الأمة، بخلاف سبل الباطل، فهي سبل شتى لا تلتقي مسالكها بسبيل، ولا يجمع سالكيها طريق، فعن عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: خطَّ لنا رسول الله ﷺ خطًّا، ثم قال: «هذا سبيل الله»، ثم خطَّ خطوطًا عن يمينه وعن شماله، ثم قال: «هذه سُبُلٌ متفرقة على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه»، ثم قرأ: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ} [الأنعام: ١٥٣](٥).

المسلك الثاني: التعريف بأهل السنة بأصول اعتقادهم التي خالفتها المبتدعة: فكما يُعرف أهل السنة باسمهم يُعرفون أيضًا بأصولهم التي انحرف عنها أهل البدعة؛ لأن أصولهم تجمع قلوبهم، واعتقادهم يؤلف بينهم، كما قال سفيان بن عيينة: «السنة عشرة، فمن كنَّ فيه فقد

(١) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر (ص: ٣٥).

(٢) منهاج السنة النبوية (٢/ ٥١٨).

(٣) انظر: التنبيهات السنية على الواسطية، لعبد العزيز الناصر الرشيد (ص: ١٩).

(٤) الاعتصام، للشاطبي (١/ ٧٧).

(٥) أخرجه أحمد في المسند (٧/ ٢٠٧-٢٠٨)، والدارمي في السنن (١/ ٢٨٥)، والبزار في المسند (٥/ ٩٩)، وقال الهيثمي: «فيه عاصم بن بهدلة، وهو ثقة، وفيه ضعف» (مجمع الزوائد ٧/ ٢٢).

استكمل السنة، ومن ترك منها شيئًا فقد ترك السنة: إثبات القدر، وتقديم أبـي بكـر وعمـر، والحوض، والشفاعة، والميزان، والصراط، والإيمان قول وعمل، والقرآن كلام الله، وعـذاب القبر، والبعث يوم القيامة، ولا تقطعوا بالشهادة على مسلم»[١]، فهذه جملة مسائل عقدية خاض فيها أهل الابتداع بغير هدى ولا كتاب منير، فضلوا سواء السبيل، وافترقوا وفارقوا الجماعـة، فصار اعتقاد أهل السنة فيها مما يميزهم عن غيرهم، فصاروا يعرفون بها.

وقال الإمام أحمد: «أصول السُّنَّة عندنا: التمسك بما كـان عليـه أصـحاب رسـول الله ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات والجلوس مع أصـحاب الأهواء، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين ... ومن السُّنَّة اللازمة التي من تـرك منها خصلة لم يقلها ويؤمن بها لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشره ...»، ثـم سـاق جملًا من أصول اعتقاد أهل السنة[٢]؛ ذلك أن سلوك طريقهم والدخول في مـسلكهم والانتظـام في جمعهم مرهون بتحقيق أصولهم التي دل عليها الكتاب والسنة.

المسلك الثالث: التعريف بأهل السنة بمصادرهم في التلقي: فأهل السنة يعرفون أيضًا بالالتزام بمصادر التلقي المعتمدة عندهم والرجوع إليها في الاعتقاد، وهي: الكتاب، والسنة، والإجمـاع، قال ابن تيمية: «فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعـة»[٣]، فأهـل السنة هم المتبعون للكتاب والسنة والإجماع، وبذلك يتحقق اجتماعهم؛ لأن في اتبـاع الكتـاب والسنة سلامةً من الافتراق وعصمة من الضلال، وهو ما كان عليه سلف الأمة وأئمتها ومـن اتبعهم بإحسان.

المسلك الرابع: التعريف بأهل السنة بأنهم أتباع الحق وهم الصحابة ومن سلك سـبيلهم، قـال ابن حزم: «وأهل السنة الذين نذكرهم أهل الحق، ومن عداهم فأهل البدعة، فإنهم الـصحابة – رضي الله عنهم– وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين –رحمة الله عليهم–، ثـم أصـحاب الحديث ومن اتبعهم من الفقهاء جيلًا فجيلًا إلى يومنا هذا، أو من اقتدى بهم من العوام في شرق الأرض وغربها –رحمة الله عليهم –»[٤].

المسلك الخامس: التعريف بأهل السنة بإمامهم: فهم أتباع رسول الله –صلى الله عليه وسـلم– المعصوم دون غيره، ويشهد لذلك أن كل إمام من أئمة أهل السنة كان يقول: إذا صح الحـديث فهو مذهبي؛ قال الإمام مالك: كل يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر، يعنـي رسـول

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي (١/ ١٧٥).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٧٦)، وانظر: طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (١/ ٢٤١).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٦).

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٩٠) .

الله –صلى الله عليه وسلم–[١]، ولما جاء رجل إلى الإمام الشافعي «فسأله عن مسألة فقال: قضى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كذا وكذا، فقال رجل للشافعي: ما تقول؟ قال: سبحانك! تراني في كنيسة؟ تراني في بيعة؟ ترى على وسطي زنارًا؟ أقول لك: قضى رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وأنت تقول لي ما تقول أنت؟!»[٢]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم معروف قبل أن يخلق الله أبا حنيفة ومالكًا والشافعي وأحمد، فإنه مذهب الصحابة الذين تلقوه عن نبيهم، ومن خالف ذلك كان مبتدعًا عند أهل السنة والجماعة»[٣] .

سبب التسمية:

وهذه التسمية– أهل السنة والجماعة– تسمية شرعية لا اصطلاحية، فقد جاء في النصوص الأمر بالتمسك بالسنة والنهي عن مفارقة الجماعة، كما في قوله –صلى الله عليه وسلم–: «..عليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء المهديِّين الرَّاشدين، تمسَّكوا بها وعضُّوا عليها بالنَّواجذ، وإيَّاكم ومحدَثاتِ الأمور، فإنَّ كل محدَثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعة ضلالةٌ»[٤]، «وإنما سموا أهل السنة (بهذا الاسم) لاتباعهم سنته ﷺ»[٥]، فـ«ليس في فرق الأمة أكثر متابعة لأخبار الرسول ﷺ وأكثر تبعًا لسنته من هؤلاء، ولهذا سموا أصحاب الحديث، وسموا بأهل السنة والجماعة»[٦].

ولأن أساس اجتماع الأمة هو اعتقاد أهل السنة فقد لقب أهل السنة بـ(الجماعة)؛ لاجتماعهم على الحق، واتباعهم له، ودعوتهم إليه، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وسموا أهل الجماعة لأن الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسمًا لنفس القوم المجتمعين؛ و«الإجماع» هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين، وهم يَزِنُوْنَ بهذه الأصول الثلاثة –يعني الكتاب والسنَّة والإجماع– جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال.. مما له تعلق بالدين»[٧]، فابن تيمية هنا يلحظ في التسمية بالجماعة معنى الاجتماع، وعدم الفرقة، وأن الإجماع أصل من أصول أهل السنَّة، وأنهم اجتمعوا على كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ، وما أجمع عليه السلف الصالح، وبهذه الأصول يزنون ما عليه الناس.

فيقال: أهل السنة والجماعة، وهذا صريح ما ورد في تفسير الجماعة في بعض الأحاديث بأنها: جماعة المسلمين التي هي على مثل ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه؛ ففي حديث

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٨ /٩٣).

(٢) ذم الكلام وأهله، لأبي إسماعيل الهروي (٣/ ١٣).

(٣) منهاج السنة النبوية (٢/ ٤٨٢).

(٤) رواه أبو داود (ح٤٦٠٧)، وابن ماجه (ح٤٢)، وغيرهما عن العرباض بن سارية ﷺ، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (ح٢٧٣٥).

(٥) المنتقى من منهاج الاعتدال، للذهبي (ص: ١٨٩) .

(٦) التبصير في الدين، للإسفراييني (ص: ١٨٥) .

(٧) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧).

حذيفة بن اليمان ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «تلزم جماعة المسلمين وإمامهم...» الحديث[١] فبين أن المراد بالجماعة: جماعة المسلمين، وبها يجتمع شمل الأمة، فهي جماعة المسلمين، فليسوا جماعات، وليسوا شيعًا وأحزابًا، كل حزب بما لديهم فرحون، وعلى غير طريق السنة يسيرون، بل هم جماعة واحدة في اعتقادهم.

وعن عبدالله بن عمرو -رضي الله عنهما- قال: قال رسول ﷺ الله حينما سئل عن الفرقة الناجية من هي؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»[٢].

ولذلك كان من «أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة.. بخلاف أهل الأهواء الذين يرون القتال للأئمة من أصول دينهم»[٣]، ولهذا نجد من أهل العلم من فسر الجماعة بأنها جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير[٤]، وبهذا المعنى روى الطبري بسنده أن عمرو بن حريث سأل سعيد بن زيد قال: «فمتى بويع أبو بكر؟ قال: يوم مات رسول الله ﷺ؛ كرهوا أن يبقوا بعض يوم وليسوا في جماعة»[٥].

ومن أصول أهل السنَّة الاعتصام بحبل الله جميعًا، وعدم التفرق والتنازع، وفي المعنى روى البخاري عن عليٍّ ﷺ قال: «اقضوا كما كنتم تقضون، فإني أكره الاختلاف حتى يكون الناس جماعة»[٦].

قال ابن حجر: «قوله: «فإني أكره الاختلاف» أي: الذي يؤدي إلى النزاع. قال ابن التين: يعني مخالفة أبي بكر وعمر، وقال غيره: المراد المخالفة التي تؤدي إلى النزاع والفتنة، ويؤيده قوله بعد ذلك: «حتى يكون الناس جماعة»[٧].

وبهذا المعنى سمي العام الذي تنازل فيه الحسن لمعاوية -رضي الله عنهما- عام «الجماعة»، قال ابن بطال: «سلَّم الحسن لمعاوية الأمر وبايعه على إقامة كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ودخل معاوية الكوفة وبايعه الناس، فسميت سنة الجماعة لاجتماع الناس وانقطاع الحرب»[٨].

(١) رواه البخاري (ح٣٦٠٦)، ومسلم (ح١٨٤٧).

(٢) هذا جزء من حديث رواه الترمذي (ح٢٦٤٣) عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب»، وفي بعض نسخ الترمذي: «حديث غريب»، قال الصدر المناوي: «وفيه عبد الرحمن بن زياد الأفريقي؛ قال الذهبي: ضعفوه» (فيض القدير ٥/٣٤٧). قال المباركفوري: «فتحسين الترمذي له لاعتضاده بأحاديث الباب» (تحفة الأحوذي ٧/ ٤٠٠)، ورواه الحاكم في مستدركه، وذكر أن هذا الحديث روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص بإسناد تفرد به عبد الرحمن بن زياد الأفريقي، فلا تقوم به الحجة، ووافقه الذهبي. انظر: المستدرك (١/ ١٢٨-١٢٩).

(٣) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ابن تيمية (ص: ٢٠).

(٤) الاعتصام، الشاطبي (٢/ ٢٦٤)، وانظر: معالم السنن، الخطابي (٤/ ٣١١).

(٥) تاريخ الطبري (٢/ ٤٤٧).

(٦) أخرجه البخاري (ح٣٧٠٧).

(٧) فتح الباري (٧/ ٧٣).

(٨) فتح الباري (١٣/ ٦٣)، وانظر: تاريخ خليفة بن خياط (ص: ٢٠٣)، معالم السنن، للخطابي (٤/ ٣١١).

ثانيًا: خصائص أهل السنة:

انفرد أهل السنة عن غيرهم من طوائف الأمة بخصائص تميزوا بها، وهذه الخصائص من شأنها أن تجمع الأمة وتوحد بينها، وهي كما يلي:

١- من خصائص أهل السنة أنهم يعتمدون على الكتاب والسنة والإجماع، ويَزِنون أقوال الناس بهذه الأصول الثلاثة.

٢- ومن خصائصهم أنهم يؤمنون بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره على ما جاء عن الله، وعلى ما جاء على لسان رسول الله ﷺ.

٣- ومن خصائصهم أنهم «يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، على ما توجبه الشريعة»[١] بلا غلو ولا تقصير، وهم في هذا الباب على الصراط المستقيم، «الذي قوامه: العلم والرفق والصبر، العلم قبل الأمر والنهي، والرفق معه، والصبر بعده، كما جاء في الأثر عن بعض السلف: لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إلا من كان فقيهًا فيما يأمر به، فقيهًا فما ينهي عنه، رفيقًا فيما يأمر به، رفيقًا فيما ينهى عنه، حليمًا فيما يأمر به، حليمًا فيما ينهى عنه»[٢].

٤- أنهم «وسط في فرق الأمة؛ كما أن الأمة هي الوسط في الأمم، فهم وسط في باب صفات الله سبحانه وتعالى بين أهل التعطيل الجهمية؛ وأهل التمثيل المشبهة، وهم وسط في باب أفعال الله تعالى بين القدرية والجبرية، وفي باب وعيد الله بين المرجئة والوعيدية من القدرية وغيرهم، وفي باب أسماء الإيمان والدين بين الحرورية والمعتزلة وبين المرجئة والجهمية، وفي أصحاب رسول الله ﷺ بين الروافض والخوارج»[٣].

٥- ومن خصائصهم تمسكهم بالجماعة وحرصهم على الوحدة والألفة، فهم يعتقدون أن الجماعة حق وصواب، والفرقة شر وعذاب، تمسكًا بقول الله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٠٣]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٠٥]، وقوله جل وعلا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الْأَنْعَامِ: ١٥٩].

٦- ومن خصائصهم العدل مع كل الطوائف المخالفة، «فإنه تعالى أمر بالقسط على أعدائنا الكفار ... فكيف بإخواننا المسلمين والمسلمون إخوة؟!»[٤]، «ولهذا كان العدل أمرًا واجبًا في

(١) العقيدة الواسطية، لابن تيمية (ص: ١٢٩).

(٢) الاستقامة، لابن تيمية (٢/ ٢٣٣).

(٣) العقيدة الواسطية، لابن تيمية (ص: ٨٢).

(٤) الإخنائية، لابن تيمية (ص: ٢٤٢) .

كل شيء وعلى كل أحد، والظلم محرمًا في كل شيء ولكل أحد، فلا يحل ظلم أحد أصلًا سواء كان مسلمًا أو كافرًا أو كان ظالما، بل الظلم إنما يباح أو يجب فيه العدل عليه أيضًا، قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨] أي: لا يحملنكم شنآن أي: بغض قوم – وهم الكفار – على عدم العدل»[١]، والعدل معهم كما يكون في الأفعال يكون في الأقوال أيضًا، حتى قال أهل السنة: إن الكلام في الطوائف «يجب أن يكون بعلم وعدل لا بجهل وظلم؛ فإن العدل واجب لكل أحد على كل أحد في كل حال، والظلم محرم مطلقًا، لا يباح قط بحال»[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ثم هم مع هذه الأصول [يعني أصول الاعتقاد] يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر على ما توجبه الشريعة، ويرون إقامة الحج والجهاد والجمع والأعياد مع الأمراء أبرارًا كانوا أو فجارًا، ويحافظون على الجماعات، ويدينون بالنصيحة للأمة، ويعتقدون معنى قوله ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا» وشبك بين أصابعه ﷺ[٣]، وقوله ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر»[٤]، ويأمرون بالصبر عند البلاء، والشكر عند الرخاء، والرضا بمُرِّ القضاء، ويدعون إلى مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال، ويعتقدون معنى قوله ﷺ: «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا»[٥]، ويندبون إلى أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، ويأمرون ببر الوالدين، وصلة الأرحام، وحسن الجوار، والإحسان إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل، والرفق بالمملوك، وينهون عن الفخر والخيلاء والبغي والاستطالة على الخلق بحق أو بغير حق، ويأمرون بمعالي الأخلاق، وينهون عن سفسافها، وكل ما يقولونه أو يفعلونه من هذا أو غيره فإنما هم فيه متبعون للكتاب والسنة»[٦].

ولاختصاصهم بهذه الخصائص الفريدة جمع الله بهم شمل الأمة، وبهم تجتمع إذا تفرقوا وتنازعوا واختلفوا، وإن شاركهم غيرهم في بعض هذه الخصائص فهم الأكمل في تحقيقها كما أنها لم تجتمع كلها لسواهم، وميزة ثالثة أن تميزهم بهذه الأخلاق من باب التعبد لله جل وعلا حتى صارت سجية من سجاياهم، ويهتدون في ذلك كله باتباعهم للكتاب والسنة، وهذا لم يتحقق على وجه الكمال لغيرهم.

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٨/ ١٦٦) .
(٢) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (٥/ ١٢٦) .
(٣) أخرجه البخاري (ح٤٨١)، ومسلم (ح٢٥٨٥).
(٤) أخرجه مسلم (ح٢٥٨٦).
(٥) أخرجه مسلم (ح٢٣٣٧).
(٦) العقيدة الواسطية (ص:١٢٩-١٣١).

ثالثًا: مفهوم وحدة الأمة:

الأمة هي الطائفة أو الجماعة من الناس يجتمعون على أمر واحد يوحدهم ويجمعهم، قال الراغب الأصفهاني: «الأمة: كل جماعة يجمعهم أمر ما، إما دين واحد، أو زمان واحد، أو مكان واحد»(١).

وقال أبو البقاء الكفوي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢]: «أي: متحدة في العقائد وأصول الشرائع، أو جماعتكم جماعة واحدة، أي: متفقة على الإيمان والتوحيد في العبادة»(٢)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قال عامة المفسرين: على ملة واحدة، وعلى دين واحد»(٣).

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المائدة: ٤٨]: «جماعة متفقة على شريعة واحدة، أو ذوي أمة واحدة، أي دين واحد لا اختلاف فيه»(٤).

وهو ما ذكره القرآن في قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، قال الطبري: «يعني بذلك جل ثناؤه: وتعلقوا بأسباب الله جميعًا، يريد بذلك تعالى ذكره: وتمسكوا بدين الله الذي أمركم به، وعهده الذي عهده إليكم في كتابه إليكم من الألفة والاجتماع على كلمة الحق والتسليم لأمر الله»(٥).

فالمراد بالأمة هنا: أمة الإجابة، وهم أهل الإسلام، والمراد بوحدتهم واتحادهم: اجتماعهم واتفاقهم على أصول الدين وشرائعه الكلية، ويتبع ذلك وحدة الأهداف والمواقف من قضايا الأمة.

---

(١) المفردات في غريب القرآن (ص: ٨٦).

(٢) الكليات (ص: ١٨٨).

(٣) الإخنائية أو الرد على الإخنائي (ص: ١٦٣).

(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٦٤٠).

(٥) تفسير الطبري (٥/ ٦٤٣).

المبحث الأول: أثر وحدة مصادر التلقي في وحدة الأمة

إن من أهم مقومات اجتماع الأمة هو اجتماعها على مصادر التلقي، وقد اجتمعت هذه الأمة على الكتاب والسنة والإجماع، فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع فهو من أهل السنة والجماعة، والكتاب والسنة هما مردُّ الاختلاف عند كل نزاع.

ولعل مما يحسن ذكره وتذكره وحمد الله عليه في هذا الباب أن من أعظم أسباب اجتماعها حفظ الله جل وعلا لأصول التلقي التي تجتمع الأمة عليها، وبيانها كما يلي:

المصدر الأول: كتاب الله عز وجل، وقد تكفل الله بحفظه، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وقد تحقق هذا الوعد الإلهي على يد خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر الصديق رضي الله عنه بإجماع الصحابة رضي الله عنهم على جمعه في مصحف واحد، ثم توحيد رسمه على يد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية مبيناً كيف تحققت هذه المنة العظيمة، وهو جمع القرآن: «لما كان العام الذي قُبِضَ فيه النبي ﷺ عارضه جبريل بالقرآن مرتين، والعرضة الأخيرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره، وهي التي أمر الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم بكتابتها في المصاحف، وكتبها أبو بكر وعمر في خلافة أبي بكر في صحف أمر زيد بن ثابت رضي الله عنه بكتابتها، ثم أمر عثمان في خلافته بكتابتها في المصاحف، وإرسالها إلى الأمصار، وجمع الناس عليها باتفاق من الصحابة عليٍّ وغيره»(١).

وبهذا حفظ الله جل وعلا القرآن وجعله معجزة باقية على مَرِّ الأزمان هداية للأمة من الضلالة، وعصمة لها من الفرقة، فبه تعتصم الأمة من الفرقة، كما قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وبه تتحقق هدايتها من كل ضلالة، كما قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣].

وكما حفظ الله جل وعلا ألفاظه من التبديل، فقد حفظ معانيه من التحريف، فبينها رسول الله ﷺ للأمة، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، ولذلك سلم أهل السنة من الاختلاف في آيات الله وسلكوا المسلك الشرعي في فهم القرآن، فقالوا: «أحسن الطرق في التفسير تفسير القرآن بالقرآن، وإلا فبالسنة، وإلا فبالصحيح من أقوال الصحابة، وإلا فبما أجمع التابعون عليه»(٢).

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩٥).

(٢) راجع في هذا الموضوع مقدمة التفسير لابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٣/٣٦٣) وما بعدها.

وحذروا من قبول المرويات الضعيفة في التفسير فقالوا: «يجب الحذر من الضعيف والموضوع فإنه كثير»(١)، «والمنقولات التي يحتاج إليها في الدين قد نصب الله الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره»(٢).

المصدر الثاني: السنة النبوية، وهي سنة المعصوم رسول الله ﷺ؛ إذ ليس لأحد عصمة بعده ﷺ، بخلاف من جعل العصمة لغيره ممن سمَّوهم بالأئمة الاثني عشر، وغلا فيهم حتى رفع رتبتهم فوق رتبة النبوة، وهم الرافضة الاثنا عشرية، أو جعل العصمة لغيره ممن سموهم الأولياء، فتاهت بهم السبل، وتفرقت بهم المشارب؛ كغلاة الصوفية، وقد تلقى السنة عن رسول الله ﷺ الصحابة –رضوان الله عليهم– ونقلوها إلى الأمة.

وكما حفظ الله عز وجل كتابه حفظ سنة نبيه ﷺ؛ لأن السنة هي المبينة للقرآن، فقد أقام الله سبحانه من يحفظ سنة نبيه ويعنى بتمييز صحيحها من غيره ويضع المقاييس والضوابط لذلك، وقامت دراسات دقيقة ومحكمة لأسانيدها حتى أصبحت هناك إمكانية لمعرفة الأحاديث الصحيحة من غيرها، واطمأن المسلمون على سنة نبيهم حتى إن الخليفة هارون الرشيد رد على أحد الزنادقة حين تحداه بقوله: «فأين أنت عن ألف حديث وضعتها ونسبتها إلى رسول الله ﷺ ما فيها حرف نطق به رسول الله ﷺ؟» فكان جواب الرشيد لهذا الزنديق: «فأين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري، وعبد الله بن المبارك ينخلانها نخلًا فيُخرجانها حرفًا حرفًا»(٣).

ولقد كان أئمة السنة يَعرِفون الأحاديث بطرقها وأسانيدها، بحيث لو روي حديث بغير سنده وطريقه لعرفوا أنه قد حُرِّف عن موضعه، كما وقع مثل ذلك للإمام محمد بن إسماعيل البخاري حين ورد إلى بغداد وقصد المحدثون امتحانه، فسألوه عن أحاديث قلبوا أسانيدها فقال: لا أعرف هذه، ولكن حدثني فلان، ثم أتى بجميع تلك الأحاديث على الوضع الصحيح وردَّ كل متن إلى سنده(٤).

بل لقد اعترف الشيعة الاثنا عشرية بتثبت أئمة السنة في رواية الحديث، جاء في كتاب «السرائر» –وهو من كتبهم المعتبرة(٥)–: «هؤلاء –يعني بهم أئمة السنَّة– يأتون بالحديث

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي (١٥٦/٢).

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٣/ ٣٤٦).

(٣) معجم الأدباء، لياقوت الحموي (١/ ٢١٢-٢١٣).

(٤) انظر: هدي الساري، لابن حجر (ص: ٤٨٦)، المقدمة، لابن خلدون (٣/ ٩-١٠). قال الصنعاني عن قصة البخاري مع علماء الحديث في بغداد: «وهي مشهورة أخرجها ابن عدي عن مشائخ البخاري، وأخرجها أبو بكر الخطيب في «التاريخ» في غير موضع وساقها الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح بإسناده». (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ص: ١٠٣-١٠٤).

(٥) قال صاحب البحار: «كتاب السرائر لا يخفي الوثوق عليه وعلى مؤلفه على أصحاب السرائر» (البحار ١/ ٣٣)، ووصفوا مؤلف السرائر بـ «الإمامة العلامة حبر العلماء والفقهاء وفخر الملة والحق والدين شيخ الفقهاء رئيس المذهب الفاضل الكامل عين الأعيان ونادرة الزمان..» انظر: منتهى المقال (ص: ٢٦)، مقدمة البحار (١/ ١٦٣).

مستويًا كما يسمعونه، وإنا ربما قدمنا وأخرنا وزدنا ونقصنا»[١]، فهذا إقرار منهم بخيانتهم في نقل النصوص، وأمانة أهل السنة.

وجهود أئمة السنة لا تحتاج لهذا الاعتراف، ولكن أوردناه لأنه صادر من المخالف، وإنصاف المخالف أشد وقعًا في النفس من إنصاف الموافق.

وأئمة السنة كما وضعوا المقاييس الدقيقة للتمييز بين الصحيح والضعيف من خلال أسانيدها، فقد وضعوا المقاييس الدقيقة لمعرفة الأحاديث الموضوعة من خلال متنها دون النظر في إسنادها، وعامة كتب الحديث تعرضت لذلك[٢]، وعلى سبيل المثال فقد أورد ابن القيم في كتابه (المنار المنيف) عدة قواعد في هذا الشأن بلغت (٤٤) قاعدة، ومثل لها بـ (٢٧٣) حديثًا وبين وجه وضعها من خلال نقد المتن فقط بغير نظر إلى السند[٣].

ويتمثل وجود السنة في دواوين الإسلام المعروفة والمشهورة مثل صحيح البخاري ومسلم وكتب السنن كسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وسنن الدارمي، وموطأ مالك، ومثل المسانيد المعروفة كمسند الإمام أحمد وغيره، إلى غير ذلك من مدونات الحديث النبوي والتي هي أشهر من أن يعرف بها.

وهناك مدونات خاصة بالعقيدة اقتصر جامعو أحاديثها على مسائل الاعتقاد. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد جمع طوائف من العلماء الأحاديث والآثار المروية في أبواب عقائد أهل السنة، مثل: حماد بن سلمة، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وعثمان بن سعيد الدارمي، وغيرهم في طبقتهم، ومثلها ما بوب عليه البخاري، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وغيرهم في كتبهم، ومثل مصنفات أبي بكر الأثرم، وعبد الله بن أحمد، وأبي بكر الخلال، وأبي القاسم الطبراني، وأبي الشيخ الأصبهاني، وأبي بكر الآجري، وأبي الحسن الدارقطني، وأبي عبد الله بن منده، وأبي القاسم اللالكائي، وأبي عبد الله ابن بطة، وأبي عمرو الطلمنكي، وأبي نعيم الأصبهاني، وأبي بكر البيهقي، وأبي ذر الهروي، وإن كان يقع في بعض هذه المصنفات من الأحاديث الضعيفة ما يعرفه أهل المعرفة»[٤].

وقد سمى كثير منهم مدوناتهم في هذا الباب باسم (السنَّة)[٥]، ومن المصنفات بهذا الاسم: أصول السنة للإمام أحمد (ت٢٤١ه)، والسنة لابن أبي عاصم (ت٢٨٧ه)، والسنة لعبد الله بن أحمد (ت٢٩٠ه)، وأصول السنة لابن أبي زَمَنين (ت٣٩٩ه)، وغيرها.

---

(١) السرائر، لابن إدريس (ص: ٤٧٦).

(٢) انظر: علوم الحديث، لابن الصلاح (ص: ٨٩)، قواعد التحديث، لمحمد جمال الدين القاسمي (ص: ١٦٥).

(٣) انظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم.

(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٧٩).

(٥) انظر: الفتوى الحموية الكبرى، لابن تيمية (ص: ١٧-٢٠)، بتحقيق محمد عبد الرزاق حمزة، منهاج السنَّة، لابن تيمية (٢/ ٢٨٣)، بتحقيق محمد رشاد سالم، لوامع الأنوار البهية، للسفاريني (١/ ٢١-٢٢)، الرسالة المستطرفة، للكتاني (ص: ٢٩-٣٠)، وانظر: مقدمة عقائد السلف، لعلي سامي النشار (ص: ٥-٧).

المصدر الثالث: الإجماع، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، قال ابن كثير: «والذي عوّل عليه الشافعي –رحمه الله– في الاحتجاج على كون الإجماع حجة تحرم مخالفته هذه الآية الكريمة، بعد التروي والفكر الطويل، وهو من أحسن الاستنباطات وأقواها»[(١)]، والمقصود إجماع السلف؛ لأنه بعدهم كثر الاختلاف وتفرق الناس، ولهذا قال الإمام أحمد: «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم»[(٢)]، وقال الإمام الشافعي: «من قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم، ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر بلزومها، وإنما تكون الغفلة في الفرقة، فأما الجماعة فلا يمكن فيها كافةً غفلةٌ عن معنى كتاب ولا سنة ولا قياس، إن شاء الله»[(٣)]، والأمة لا تجتمع على ضلالة، وقد يخطئ بعض الأئمة؛ إذ لا عصمة إلا لرسل الله، وكلٌّ يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب الوحي، ولكن لا يجمعون على خطأ بحمد الله.

أثر الانحراف في مصادر التلقي على وحدة الأمة:

اعتمد سلف الأمة وأئمتها على هذه المصادر في تلقي الاعتقاد فاجتمع شملهم، ثم أتى على الأمة حين من الدهر ولَّى كثير منهم وجهتهم إلى المناهج الكلامية والطرق الفلسفية، وأعرضوا عن الكتاب والسنة وما أجمع عليه سلف الأمة، فتفرقوا شيعًا وأحزابًا، ثم أدرك طائفة منهم خطأ الطريق الذي سلكوه، لكن بعد انقضاء العمر، وضياع الجهد، وفوات الأوان، ووقوع الفرقة والاختلاف، فنادوا في قومهم منذرين ومحذرين، يقول أبو المعالي الجويني – رحمه الله–: «يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام فلو أني عرفتُ أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به، وقال عند موته: لقد خضتُ البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت فيما نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني، وها أنذا أموت على عقيدة أمي –أو قال–: عقيدة عجائز نيسابور»[(٤)]، ويقول الشهرستاني مصورًا حيرتهم وندمهم:

لعمري لقد طفتُ المعاهد كلَّها وسيَّرتُ طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعًا كفَّ حائر على ذقَنٍ أو قارعًا سنَّ نادم[(٥)]

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٤١٣).
(٢) أصول السنة، لأحمد بن حنبل (ص: ١٤).
(٣) الرسالة، للشافعي (ص: ٤٧٥-٤٧٦).
(٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٤/ ٧٣)، وينظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (١٠/ ٤٢٥).
(٥) نهاية الإقدام في علم الكلام (ص: ٧).

ويقول الرازي –رحمه الله–: «واعلم أني بعد التوغل في هذه المضائق، والتعمق في الاستكشاف عن أسرار هذه الحقائق رأيت الأصوب الأصلح في هذا الباب طريقة القرآن العظيم»(١).

ومع ذلك فلا يزال يكرر هذه التجارب الفاشلة آخرون على مر العصور إلى يومنا، ثم منهم من يفيء ويعود، ولكن بعد مضي العمر، وضياع الجهد، بل دخلت هذه المناهج إلى مؤسسات تعليمية وجعلتها محل المصادر السلفية، فاستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير، يقول د. علي سامي النشار: «إن المؤسسات الثقافية الكبرى عندنا كالأزهر وبقية الجامعات(٢) لم تولها أي اهتمام ولا اعتبار في مناهجها ودراساتها، ذلك أن الدارسين اعتمدوا على كتب المتأخرين المشوبة بكثير من الأنظار الغريبة الدخيلة، وآراء عهد انحطاط الحضارة الإسلامية، مع أن المنهج العلمي التاريخي الصحيح يقتضي أن نرجع إلى الأصول الأولى قبل كل شيء»(٣).

وكان التفريط في تلقي الاعتقاد من الكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة من أهم أسباب الفرقة والاختلاف، وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية ذلك بقوله: «عامة من ضلَّ في هذا الباب أو عجز فيه عن معرفة الحق فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول ﷺ، وترك النظر والاستدلال الموصل إلى معرفته، فلما أعرضوا عن كتاب الله ضلوا»(٤).

ولذلك فإن من أهم مقومات الوحدة والائتلاف، العودة إلى تلقِّي العقيدة من مصادرها الأصلية (الكتاب والسنة)، فهما سبيل العصمة والنجاة للأمة من الاختلاف مصداقًا لقول الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:٥٩]، ولو لم يكن فيهما سبيل رفع كل نزاع، ودرء كل فرقة وخلاف لم يأمر الله بالرد إليهما.

ولذلك فإن منهج أهل السنة هو المنهج الراشد، والأصل الجامع؛ لأن «المعوَّل عليه ... فيما يعتقدون –كما قال الإمام البيهقي– هو الكتاب والسنَّة»(٥)، وقدوتهم العملية صحابة رسول الله ﷺ.

والالتزام بالرجوع إلى الكتاب والسنة هو الفيصل بين أهل السنة وغيرهم، فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع فهو من أهل السنة والجماعة، والله يحفظ من اتبع الكتاب والسنة من الخروج عن السنة والوقوع في الفرقة.

---

(١) أقسام اللذات (ص: ٢٦٣).

(٢) وهذا تعميم لا يُوافَق عليه.

(٣) مقدمة عقائد السلف (ص: ٥).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٥٤).

(٥) مناقب الشافعي، للبيهقي (ص: ٤٦٢).

أما غيرهم من أهل البدع الذين اعتمدوا في تلقي عقيدتهم على مصادر دخيلة ومناهج منحرفة فتفرقوا شيعًا وأحزابًا، كحال أهل الكلام الذين جعلوا عمدتهم طرقًا جدلية يسمونها عقلًا، وكحال أهل النسك الفاسد من غلاة التصوف الذين اتخذوا ما يسمونه الكشف والشهود بديلًا عن الكتاب والسنة حتى قال ابن عربي: «لا علم إلا عن كشف أو شهود»(١)، وذكر الغزالي أنهم استغنوا عن طلب العلم بالمجاهدة في الحصول على ما يسمونه الكشف والمشاهدة(٢).

وكحال الروافض الذين فارقوا الأمة واتخذوا مصادر لهم في التلقي يسمونها (صحاح الإمامية الثمانية)، وإذا رجعت إليها رأيت فيها ما يناقض الأصول، ويخالف المعقول، وما أثر عن الرسول، بل رأيت في مواضع كثيرة منها الكفر والزندقة، وهي مصادر لا يعرفها المسلمون، ولعل أول إشارة لها جاءت في كتاب (النواقض في الرد على الروافض) لمخدوم الشيرازي من القرن العاشر، حيث ذكر بأن من هفوات الروافض إنكارهم كتب الأحاديث الصحاح التي تلقتها الأمة بالقبول، وإيمانهم بمقابل ذلك بأربعة كتب جمع فيها كثير من الأكاذيب مع بعض الأحاديث وأقوال الأئمة(٣).

المبحث الثاني: أثر وحدة الاعتقاد لدى أهل السنة في وحدة الأمة

إن الوحدة العقدية للأمة هي أصل اجتماعها، وأساس ائتلافها، فهم بالعقيدة الواحدة أمة واحدة وإن فرقت بينهم الحدود الجغرافية والنظم السياسية، وإن اختلفت لغاتهم وتباعدت أوطانهم.

ومن نعم الله عز وجل أن مقومات الوحدة العقدية في حياة الأمة راسخة وقائمة وممتدة، فالأمة معصومة بكتاب ربها وسنة نبيها من الضلال الشامل، فلا تزال طائفة من هذه الأمة على الحق ظاهرين إلى أن تقوم الساعة وهي الطائفة الناجية المنصورة.

ومن أصول الإسلام لزوم الجماعة والائتلاف ونبذ الفرقة والاختلاف، وربنا واحد ورسولنا واحد وكتابنا واحد وديننا واحد، وأصول الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف ولا يسوغ فيها الافتراق، والله سبحانه قد دعا عباده إلى الاجتماع على الحق ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ولن يجتمعوا إلا على الحق والهدى.

وما من نزاع إلا وفي كتاب الله وسنة نبيه سبيل رفعه؛ لأن الله يقول: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].

والفرقة والاختلاف هي سبيل من حاد عن طريقة رسول الله ﷺ، لأن الله يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

(١) الطبقات الكبرى، للشعراني (ص: ١١).

(٢) انظر: إحياء علوم الدين (٣/ ١٩).

(٣) النواقض (ص: ١٠٩-١١٠) (مخطوط).

اتفاق السلف على أصول الاعتقاد:

لم يقع بين سلف الأمة وأئمتها خلاف في أصول الاعتقاد، وإنما وقع النزاع والافتراق عند الخلف، فقد «كان المسلمون عند وفاة رسول الله ﷺ على منهاج واحد في أصول الدِّين وفروعه»(١)، قال ابن حزم: «مات رسول الله ﷺ والمسلمون ليس بينهم اختلافٌ في شيءٍ أصلًا، بل كلهم أمة واحدة، ودين واحد، ومقالة واحدة»(٢)، «ولم يختلف الصحابة -رضوان الله عليهم- في شيء من قواعد الإسلام، لا في الصفات، ولا في القدر، ولا مسائل الأسماء والأحكام، ولا مسائل الإمامة، لم يختلفوا في ذلك بالاختصام بالأقوال، فضلًا عن الاقتتال بالسيف»(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أصول الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف؛ ولا يحل فيها الافتراق؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ويقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]»(٤).

وقال الإمام ابن القيم: «وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام، وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيمانًا، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة، من أولهم إلى آخرهم»(٥).

ووحدة الاعتقاد من خصائص أهل السنة وسبب ذلك اتباعهم للوحي الإلهي الذي لا اختلاف فيه ولا تناقض؛ لأنه من عند الله ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، ولذا كان أئمة السنة على الحق سائرين وبالحق قائمين وعلى الحق متحدين، حيث لا يجمعون على ضلالة، فهم أهل الحق ومن عداهم فأهل البدعة؛ لأنهم الصحابة -رضي الله عنهم- الذين عاصروا التنزيل وعرفوا التأويل وسلكوا سواء السبيل، ومن سلك نهجهم من خيار التابعين -رحمة الله عليهم-، ثم أصحاب الحديث ومن اتبعهم من الفقهاء جيلًا فجيلًا إلى يومنا هذا، ومن اقتدى بهم من العوام في شرق الأرض وغربها -رحمة الله عليهم(٦).

---

(١) الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي (ص: ١٢).

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٦٦).

(٣) منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٣٦)، وانظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٧٤)، (٢٧/ ٣٨٩-٣٩٠).

(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٥).

(٥) إعلام الموقعين (١/ ٣٩).

(٦) ينظر: الفصل، لابن حزم (٢/ ١٠٧).

وكما أن الاجتماع والاتفاق من خصائص أهل السنة، فإن التنازع والتنابذ والتكفير من سمات المبتدعة، فهم -كما قال الإمام أحمد- «مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين»(١).

بقاء عقيدة أهل السنة إلى أن تقوم الساعة(٢):

وعقيدة هؤلاء الأئمة التي تلقوها عن نبيهم اجتمعوا عليها باقية محفوظة لأن الله جل شأنه حفظ مصدرها: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، والقائمون بها المنافحون عنها المتمسكون بها باقون إلى أن تقوم الساعة، لا يفتنون جميعًا ولا يضلون، كما لا يفنون كلهم بحرب نووية ولا بكارثة عامة، بهذا جاءت البشرى من رسول الله ﷺ بأنه: «لا تزال طائفة من هذه الأمة على الحق، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم إلى أن تقوم الساعة»(٣)، كما جاءت البشرى عن المصطفى ﷺ بأن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها(٤).

اعتقاد الأئمة ومصنفاتهم تشهد باتفاقهم:

مما امتاز به أهل السنة عن غيرهم من الفرق المبتدعة اجتماعهم على عقيدة واحدة، فأقوالهم في مسائل الاعتقاد متفقة على اختلاف بلدانهم وأزمانهم، ومناهجهم في تقريرها متحدة، بخلاف أهل البدع الذين يخالف أولهم آخرهم، وينقض لاحقهم سابقهم، فاختلفت لأجل ذلك أقوالهم وقلوبهم. قال الإمام الأصفهاني -رحمه الله-: «إنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم وتباعد ما بينهم في الديار وسكون كل واحد منهم قطرًا من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة، ونمط واحد، وقولهم في ذلك واحد، ونقلهم واحد، لا ترى بينهم اختلافًا ولا تفرقًا في شيء ما وإن قل، بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم وجدته كأنه جاء من قلب واحد، وجرى على لسان واحد»(٥).

وقال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الصابوني في كتابه: «عقيدة السلف» بعد ذكره لجمل من اعتقادهم: «هذه الجمل التي أثبتُّها في هذا الجزء كانت معتقد جميعهم، لم يخالف فيها بعضهم بعضاً، بل أجمعوا عليها كلها»(٦).

---

(١)الرد على الجهمية (ص: ٥٢) (ضمن مجموع عقائد السلف).

(٢)انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣/ ١٧٠).

(٣)انظر: صحيح البخاري (ح٣٦٤٠)، (ح٧٣١١)، ومسلم (ح١٥٦)، (ح١٩٢٠).

(٤)أخرجه أبو داود (ح٤٢٩١)، قال السيوطي: «اتفق الحفاظ على تصحيحه، منهم الحاكم في المستدرك، والبيهقي في المدخل، وابن حجر وغيرهم» (انظر: عون المعبود ١١/ ٣٩٦).

(٥)الحُجة في بيان المحجة (٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

(٦)عقيدة السلف أو رسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة (ص: ١١١).

وقد سجل الإمام اللالكائي -رحمه الله- ما أُثِرَ عن أعيان الأئمة في الاعتقاد تحت عنوان: «سياق ما روي عن المأثور عن السلف في جمل اعتقاد أهل السنة، والتمسك بها، والوصية بحفظها قرناً بعد قرن»، فذكر اعتقاد الثوري، والأوزاعي، وابن عيينة، وأحمد بن حنبل، وابن المديني، وأبي ثور، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والتستري، وابن جرير الطبري[1]، وكلها تجري على نهج واحد.

واعتقاد هؤلاء هو نفس اعتقاد السلف وبقية الأئمة، «فإن أقوال الأئمة في أصول الدين متفقة»[2]؛ لأن مصدر التلقي عند الجميع واحد كما سلف.

أما مجمل اعتقاد الأئمة فهو «الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشره»[3]. كما قال تعالى: {وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ} [البقرة: ١٧٧]، وقال: {كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ} [البقرة: ٢٨٥]، ثم أشار إلى الإيمان باليوم الآخر بقوله: {غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ} [البقرة: ٢٨٥]، فذكر الإيمان بهذه الأصول الخمسة، وأما الإيمان بالقدر فقد جاء في مثل قوله تعالى: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ } [القمر: ٤٩]، ولهذا لما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان قال: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره»[4] .

أما سرد جمل الاعتقاد عنهم، فيكفي الإحالة إلى مصنفاتهم والتي سبق الإشارة إلى بعضها.

هذا وقد اعتنى بعض العلماء بجمع كلام بعض الأئمة في الاعتقاد كما فعل الخلال حين جمع نصوص أحمد وكلامه في الاعتقاد، وابن أبي حاتم وأبي الحسن الهكاري في اعتقاد الإمام الشافعي، ومن قبل قام الإمام أبو جعفر الطحاوي فكتب رسالة نفيسة تلقتها الأمة بالقبول «فأخبر -رحمه الله- عما كان عليه السلف، ونقل عن الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي وصاحبيه أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الحميري الأنصاري، ومحمد بن الحسن الشيباني -رضي الله عنهم- ما كانوا يعتقدونه من أصول الدين، ويدينون به رب العالمين»[5].

وقبله حكى الإمام البخاري -رحمه الله- مذهب السلف على سبيل العموم، فقال: «لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر: لقيتهم كرات، قرناً بعد قرن، ثم قرناً بعد قرن[6]، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين والبصرة أربع مرات في

(١) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧٠).

(٢)درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية (٢/ ٣٠٨).

(٣) العقيدة الواسطية، لابن تيمية (ص: ٥٤).

(٤) أخرجه مسلم (ح٨).

(٥)شرح الطحاوية، لابن أبي العز (١/ ١٣).

(٦)أراد هنا بالقرن: الطبقة من العلماء (المحقق).

سنين ذوي عدد، وبالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدِّثي أهل خراسان منهم: المكي بن إبراهيم ويحيى بن يحيى وعلي بن الحسن بن شقيق وقتيبة بن سعيد وشهاب بن معمر.

وبالشام: محمد بن يوسف الفريابي وأبا مسهر عبد الأعلى بن مسهر وأبا المغيرة عبد القدوس بن الحجاج وأبا اليمان الحكم بن نافع ومن بعدهم عدة كثيرة.

وبمصر: يحيى بن كثير وأبا صالح -كاتب الليث بن سعد- وسعيد بن أبي مريم وأصبغ بن الفرج ونعيم بن حماد.

وبمكة: عبد الله بن يزيد المقري والحميدي وسليمان بن حرب قاضي مكة وأحمد بن محمد الأزرقي.

وبالمدينة: إسماعيل بن أبي أويس ومطرف بن عبد الله وعبد الله بن نافع الزبيري وأحمد بن أبي بكر أبا مصعب الزهري وإبراهيم بن حمزة الزبيري وإبراهيم بن المنذر الحزامي.

وبالبصرة: أبا عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني وأبا الوليد هشام بن عبد الملك والحجاج بن المنهال وعلي بن عبد الله بن جعفر المديني.

وبالكوفة: أبا نعيم الفضل بن دكين وعبيد الله بن موسى وأحمد بن يونس وقبيصة بن عقبة وابن نمير وعبد الله وعثمان ابنا أبي شيبة.

وببغداد: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبا معمر وأبا خيثمة وأبا عبيد القاسم بن سلام.

ومن أهل الجزيرة: عمرو بن خالد الحراني.

وبواسط: عمرو بن عون وعاصم بن علي بن عاصم.

وبمرو[(١)]: صدقة بن الفضل وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي.

واكتفينا بتسمية هؤلاء كي يكون مختصرًا وألا يطول ذلك فما رأيت واحدًا منهم يختلف في هذه الأشياء.

أن الدين قول وعمل وذلك لقول الله: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾.

وأن القرآن كلام الله غير مخلوق لقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾.

قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: قال ابن قتيبة: فبين الله الخلق من الأمر لقوله: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

(١)مرو -بفتح ثم سكون- مدينة تسمى: مرو الشاهجان، وهي من أشهر مدن خراسان. انظر: معجم البلدان (٥/ ١١٢).

وأن الخير والشر بقدر لقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ (١) مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ١، ٢]، ولقوله: {وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ} [الصافات: ٩٦]، ولقوله: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} [القمر: ٤٩].

ولم يكونوا يكفرون أحدًا من أهل القبلة بالذنب لقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وما رأيت فيهم أحدًا يتناول أصحاب محمد ﷺ قالت عائشة: «أمروا أن يستغفروا لهم، وذلك قوله: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

وكانوا ينهون عن البدع ما لم يكن عليه النبي ﷺ وأصحابه لقوله: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ولقوله: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤].

ويحثون على ما كان عليه النبي ﷺ وأتباعه لقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وأن لا ننازع الأمر أهله لقول النبي ﷺ: «ثلاث لا يَغلُّ عليهنَّ قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله وطاعة ولاة الأمر ولزوم جماعتهم؛ فإن دعوتهم تحيط من ورائهم»(١)، ثم أكد في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وألا يرى السيف على أمة محمد ﷺ. وقال الفضيل: لو كانت لي دعوة مستجابة لم أجعلها إلا في إمام؛ لأنه إذا صلح الإمام أمن البلاد والعباد. قال ابن المبارك: يا معلم الخير من يجترئ على هذا غيرك»(٢).

وكما حكى الإمام البخاري اعتقاد عامة الأئمة، نجد أبا زرعة وأبا حاتم –رحمهما الله– يبينان اعتقاد أهل العلم والسنة في أصول الدين كما روى ذلك الإمام اللالكائي(٣).

ولا عجب أن يتفق الأئمة وسلف الأمة في الاعتقاد؛ لأنهم يأخذون من منبع واحد لا يتغير، ومصدر لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ويتلقون عن صاحب الوحي الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى.

وما كان من عند الله جل شأنه لا اختلاف فيه ولا تغير ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

---

(١)هذا حديث ورد عن جماعة من الصحابة. انظر: سنن الترمذي (ح٢٦٥٨) والمسند (٤/ ٨٠، ٨٢، ١٨٣)، وجامع الأصول، لابن الأثير (١/ ٢٦٥)، ومجمع الزوائد، للهيثمي (١/ ١٣٧-١٣٩).

(٢)انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي (١/ ١٩٣-١٩٧).

(٣)انظر: المصدر السابق (١/ ١٩٧) وما بعدها.

وما جاء به –صلوات الله وسلامه عليه– في أصول الدين هو ما جاء به إخوانه من الأنبياء والمرسلين قبله، كما قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾، ولهذا قال النبي ﷺ: «... الأنبياء إخوة لعلَّات، أمهاتهم شتى، ودينهم واحد»[1]، ولهذا يبشر السابق باللاحق، ويؤيد اللاحق السابق، قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وأمة الإسلام أمة واحدة، ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢].

فعقيدة أهل السنة واحدة، ويتجلى أثر وحدة اعتقادهم في حياتهم من الحب فيما بينهم، كما قال النبي ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم، حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»[2]. ومن التعاون القائم بين مختلف طبقاتهم، كما قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]، ومن التراحم الذي يسود علاقة بعضهم ببعض، كما في صلة قويهم بضعيفهم وغنيهم بفقيرهم وحاكمهم بمحكومهم، فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، يبلغ به النبي ﷺ: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا أهل الأرض يرحمكم من في السماء»[3]، ولأنهم يسيرون على منهاج النبوة التي جاءت رحمة للناس جميعًا، كما قال جل وعلا: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

وفي ظل عقيدة أهل السنة يسود روح التسامح ويعم العدل جميع أهل الملل والطوائف، كما قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨].

وبضدها تتميز الأشياء، فانظر إلى تاريخ حكم الطوائف المخالفة لأهل السنة، وما جرى للناس تحت حكمهم من الظلم والعدوان، انظر إلى حال الناس إبان الحكم البويهي الرافضي، والعبيدي الباطني، والاثني عشري الصفوي، إلى الدولة الخمينية الحاضرة وما يعانيه الناس في ظل حكم الملالي وما يصدرونه من فتن في الدول التي امتدت إليها أيديهم في غفلة من أهلها[4]، كما نراه اليوم رأي العين، لذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الرافضة إذا تمكنوا لا يتقون[5]»[6].

(١) أخرجه البخاري (ح٣٤٤٣) واللفظ له، ومسلم (ح٢٣٦٥).

(٢) أخرجه البخاري (ح٣١)، ومسلم (ح٤٥).

(٣) أخرجه أبو داود (ح٤٩٤١)، والترمذي (ح١٩٢٤)، وقال: «حسن صحيح».

(٤) انظر: أحوال أهل السنة في إيران، لعبد الله الغريب.

(٥) أي: لا يستعملون التقية، بل يجاهرون بمذهبهم ويظلمون مخالفيهم، بل يتعدى ظلمهم إلى شيعتهم كما يشهد على ذلك تاريخهم وواقعهم.

(٦) منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٧٥).

أثر مخالفة عقيدة أهل السنة في افتراق الأمة:

بدأت الفرقة تحدث في الأمة في أواخر عهد الصحابة ﷺ بعد ظهور البدع، فإنه «كلما تأخر العصر عن النبوة كثر التفرق والخلاف، ولهذا لم تحدث في خلافة عثمان ﷺ بدعة ظاهرة، فلما قتل وتفرق الناس حدثت بدعتان متقابلتان: بدعة الخوارج المكفرين لعلي ﷺ، وبدعة الرافضة المدَّعين لإمامته وعصمته، أو نبوته أو إلهيته، ثم لما كان في آخر عصر الصحابة، في إمارة ابن الزبير وعبد الملك، حدثت بدعة المرجئة والقدرية، ثم لما كان في أول عصر التابعين في أواخر الخلافة الأموية حدثت بدعة الجهمية المعطلة والمشبهة الممثلة، ولم يكن على عهد الصحابة ﷺ شيء من ذلك»(١).

ومن هنا يتبين أنه بعد استشهاد الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ (سنة ٣٥هـ) نشأت فرقتان متضادتان في الاعتقاد:

الأولى: الخوارج الذين كفروا عليًّا ﷺ.

الثانية: غلاة الشيعة (السبئية) الذين غلوا في علي بن أبي طالب ﷺ، فادعى ببعضهم عصمته، ومنهم من قال بألوهيته.

وفي آخر عصر الصحابة نشأت فرقتان، هما: القدرية، والمرجئة.

وفي آخر خلافة بني أمية نشأت فرقتان أيضًا، هما: الجهمية والمجسمة.

فخرجت الشيعة والمرجئة من الكوفة، وخرجت القدرية والمعتزلة والصوفية من البصرة، وخرج النواصب الذين ناصبوا أهل البيت العداء من الشام، وظهرت الجهمية من خراسان، وكان ظهور هذه البدع بعيدًا عن دار النبوة ومهبط الوحي، حيث يقل العلم بآثار النبوة. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالكوفة خرج منها التشيع والإرجاء وانتشر بعد ذلك في غيرها، والبصرة خرج منها القدر والاعتزال والنسك الفاسد وانتشر بعد ذلك في غيرها، والشام كان بها النصب والقدر، وأما التجهم فإنما ظهر من ناحية خراسان، وكان ظهور البدع بحسب البعد عن الدار النبوية»(٢).

أصول المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الفرق:

أصول المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الفرق خمسة، وهي:

أولًا: في باب صفات الله عز وجل، وثانيًا: في باب أفعال الله تعالى، وثالثًا: في باب وعيد الله، ورابعًا: في باب الإيمان، وخامسًا: في باب أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

(١) المصدر السابق (٦/ ٢٣١)، وانظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١١/ ٢٣٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٣٠٠).

وقد هدى الله أهل السنة إلى الحق الذي اختلفوا فيه حينما أخذت كل طائفة من طوائف البدع بجانب منه، وأخذت الأخرى بما يضاده، فكان أهل السنة هم الأمة الوسط الذين اجتمعوا على الحق، وبهم يجتمع شمل الأمة على الحق.

فكانوا وسطًا في أسماء الله وصفاته بين أهل التعطيل الذين ينكرون صفات الله جل وعلا وأهل التمثيل الذين يغلون في إثباتها إلى حد التجسيم، فأثبتوا أسماء الله وصفاته على ما يليق بكماله جل وعلا وما يختص بعظمته، كما قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١].

كما كانوا وسطًا في القضاء والقدر –أي: في أفعال الله تعالى– بين من ينفون قدرة العبد واختياره وإرادته، وهم الجبرية، ومن ينكر مشيئة الله في أفعال العبد، فيقول: إن العبد فاعل مختار لا يتعلق فعله بقضاء الله وقدره، وهدى الله أهل السنة إلى الحق، فقالوا: إن العبد له قدرة واختيار وإرادة أودعهما الله فيه داخلة في مشيئة الله العامة، كما قال تعالى: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ (٢٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٢٩)﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩].

كما كانوا وسطًا في باب وعيد الله بين الوعيدية من الخوارج والمعتزلة الذين يقولون: فاعل الكبيرة مخلَّد في النار، وغلاة المرجئة، الذين يقولون: هو في الجنة، ولا يستحق دخول النار، وأهل السنة يقولون: هو مستحق لدخول النار دون الخلود فيها، فقد يعذب على قدر ذنوبه وقد يغفر الله له، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وهم وسط في أسماء الإيمان بين المرجئة الذين يسمون فاعل الكبيرة مؤمنًا كامل الإيمان، والخوارج الذين يسمونه كافرًا، والمعتزلة الذين يقولون: لا مؤمن ولا كافر، بل في منزلة بين المنزلتين، وأهل السنة يقولون: إنه مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته.

وهم وسط في أصحاب النبي –صلى الله عليه وسلم– بين الروافض الذين غلَوا في بعض آل البيت فادعوا فيهم الألوهية، أو العصمة، والخوارج النواصب الذين يبغضون بعضهم ويسبونهم حتى أجمعوا –كما يقول الإمام الأشعري[(١)]– على كفر أمير المؤمنين علي –رضي الله عنه–، وأهل السنة يحبون الصحابة جميعًا، وينزلون كل واحد منزلته التي يستحقها من غير غلو ولا تقصير[(٢)] .

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٨٤).

(٢) انظر: العقيدة الواسطية، لابن تيمية (ص: ٨٢)، مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٤/ ٢٩١– ٢٩٢)، التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية، عبد العزيز الرشيد (ص: ١٨٧–١٩١).

المبحث الثالث: ضابط الاختلاف المؤثر في وحدة الأمة

ليس كل اختلاف فُرقة، ولا يُعَدُّ كل اختلاف خروجًا عن الجماعة، سواء كان في المسائل العقدية أو الفقهية، ويتبين ذلك فيما يلي:

أولًا: المسائل العقدية:

فقد اختلف الصحابة -رضوان الله عليهم- في بعض مسائل الاعتقاد التي لا تعدُّ من الأصول، كاختلافهم في رؤية النبي ﷺ ربه ليلة المعراج، وسماع الأموات دعاء الأحياء، وكون المعراج بالروح فقط أم بالروح والجسد؟[١] كما اختلف أهل السنة في بعض دقيق مسائل الاعتقاد، كمسألة اللفظ، ونقصان الإيمان، وتفضيل عثمان ﷺ، وبعض أحاديث الصفات، ونفي لفظ الجبر، وغير ذلك[٢].

ولا يعدُّ من أخطأ في هذه المسائل الدقيقة مخالفًا للسنة ومفارقًا للجماعة، قال ابن تيمية: «مسائل الدقِّ في الأصول لا يكاد يتفق عليها طائفة؛ إذ لو كان كذلك لما تنازع في بعضها السلف من الصحابة والتابعين، وقد يُنكَر الشيء في حال دون حالٍ، وعلى شخص دون شخص»[٣].

كما أن مخالفة السنة ومفارقة الجماعة ليست على درجة واحدة، بل هي دركات متفاوتة، وإن كانت جميعًا يجمعها اسم البدعة، فمخالفة اعتقاد أهل السنة في المسائل الجلية ليس كمخالفتهم في المسائل الخفية، ومخالفة اعتقاد أهل السنة في مسألة أو مسألتين ليس كمخالفتهم في عدد كثير من المسائل، وهكذا، يبين ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: «إن المبتدعة جنس تحته أنواع كثيرة، وليس حكم جميع المبتدعة سواء، ولا كل البدع سواء، ولا من ابتدع بدعة تخالف القرآن والحديث مخالفة بينة ظاهرة كمن ابتدع بدعة خفية لا يعلم خطؤه فيها إلا بعد نظرٍ طويلٍ، ولا من كثر اتباعه للسنة إذا غلط في مواضع كثيرة كمن كثر مخالفته للسنة وقلَّ متابعته لها، ولا من كان مقصوده اتباع الرسول باطنًا وظاهرًا وهو مجتهد في ذلك، لكنه يخفى عليه بعض السنة أحيانًا، كمن هو معرض عن الكتاب والسنة طالب الهدى في طرق الملحدين في آيات الله وأسمائه، المتبعين لطواغيتهم من أئمة الزندقة والإلحاد وشيوخ الضلال والأهواء، فقد جعل الله لكل شيء قدرًا»[٤].

ويقول أيضًا: «ومما ينبغي أيضًا أن يعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات، منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومنهم من

(١) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٤/١٧٢-١٧٣).

(٢) انظر: الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (٦/ ٦٦٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٦).

(٤) المسائل والأجوبة (ص: ١٢٤-١٢٥).

يكون إنما خالف السُّنَّة في أمور دقيقة، ومن يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السُّنَّة منه؛ فيكون محمودًا فيما رده من الباطل وقاله من الحق؛ لكن يكون قد جاوز العدل في رده بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل، فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخفَّ منها؛ وردَّ بالباطل باطلًا بباطلٍ أخفَّ منه، وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة»[(١)]، وقال أيضًا: «ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة، وإن كان ذلك في المسائل العلمية[(٢)] [أي الاعتقادية]، ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة، وإذا كان الله تعالى يغفر لمن جهل وجوب الصلاة وتحريم الخمر لكونه نشأ بأرض جهلٍ مع كونه لم يطلب العلم، فالفاضل المجتهد في طلب العلم، بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه، إذا كان مقصوده متابعة الرسول بحسب إمكانه: هو أحق بان يتقبل الله حسناته ويثيبه على اجتهاداته ولا يؤاخذه بما أخطأه، تحقيقًا لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]»[(٣)].

والخطأ في آحاد هذه المسائل لا يكاد يسلم منه أحد، ولا يوجب الهجر ولا العداوة ولا البغضاء، قال الإمام الذهبي: «ولو أنَّا كلما أخطأ إمامٌ في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفورًا له، قمنا عليه، وبدَّعناه، وهجرناه، لما سلم معنا لا ابن نصر، ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة»[(٤)].

وقال أيضًا: «إذا أخطأ إمام في اجتهاده، لا ينبغي لنا أن ننسى محاسنه، ونغطي معارفه، بل نستغفر له، ونعتذر عنه»[(٥)].

ثانيًا: الاختلاف في المسائل الفقهية:

توهم بعض الناس أن تعدد المذاهب الفقهية هو تعدد في الاتجاهات العقدية، ويبدو أن هذا الوهم قديم، ففي عصر ابن تيمية رفع إليه سؤال يطلب منه صاحبه بيان الاعتقاد في مسألة وفق مذهب الإمام الشافعي، فأجابه الشيخ: بأن مذهب الشافعي هو مذهب سائر الأئمة، ومذهب الأئمة هو ما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان وهو ما نطق به الكتاب والسنة، وفي مجلس المناظرة المعقودة بشأن الواسطية قال الحاكم الذي يشيد شيخ الإسلام بعدالته والذي يحضر المناظرة، قال: «أنتَ صنفتَ اعتقاد الإمام أحمد، فتقول هذا اعتقاد أحمد

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٨).
(٢) في الأصل: العملية، وهو خطأ.
(٣) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣١٥).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٠).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٥٧).

...»، فأجابه شيخ الإسلام بأن هذه عقيدة الأئمة وسلف الأمة التي تلقاها الصحابة ﷺ عن نبيهم ﷺ، فهذه «عقيدة محمد ﷺ»[(١)].

وقد يخطئ بعض الناس فينسب الاعتقاد إلى المذاهب الفقهية، فيقول: هذه عقيدة الحنابلة أو الشافعية أو المالكية، وهذا غير صحيح؛ لأن هذه المذاهب مدارس فقهية، وليست فرقًا أو طوائف عقدية.

وأئمة هذه المذاهب الفقهية عقيدتهم واحدة، وإنما اختلفت أقوالهم في المسائل الاجتهادية، كما أنه من الخطأ أيضًا إدراج الطوائف الخارجة عن السنة على أنها مذاهب شأنها شأن المذاهب الفقهية الاجتهادية، ومن الغريب شيوع هذا الوهم، وهو دعوى أن تعدد المذاهب الفقهية مثل تعدد الطوائف والفرق العقدية، مع أن جميع الأئمة ما كانوا يدعون في باب الاعتقاد إلى مذهب حنبلي أو مالكي أو غيرهما، قال ابن تيمية: «مع أني في عمري إلى ساعتي هذه لم أدعُ قط في أصول الدين إلى مذهب حنبلي وغير حنبلي، ولا انتصرت لذلك، ولا أذكره في كلامي، ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها»[(٢)].

وقد أنشأ بعض ملالي إيران دارًا في مصر سماها (دار التقريب بين المذاهب)، حاول – تلبيسًا وتدليسًا – أن يجعل المذاهب الفقهية طوائف، وأن يجعل الطوائف كالخوارج والرافضة مذاهب، فسمى الجميع مذاهب ولم يفرق –بقصد أو غير قصد– بين الطوائف الخارجة عن السنة، بل الخارج بعضها عن الإسلام كغلاة الرافضة والباطنية، وبين المذاهب الفقهية ذات العقيدة الواحدة، والمورد الواحد، وقد استراب أهل العلم في أمرها، وشكوا في أهدافها، قال الشيخ عبد اللطيف محمد السبكي (عضو جماعة كبار العلماء بالأزهر في زمنه): «ورابني ويجب أن يرتاب معي كل عضو بريء أنها تنفق عن سخاء دون أن نعرف لها موردًا من المال، ودون أن يطلب منا دفع اشتراكات تنفق على دار أنيقة بالزمالك في القاهرة فيها أثاث فاخر، وفيها أدوات قيمة، وتنفق على مجلتها فتكافئ القائمين عليها، وتكافئ الكاتبين فيها، وتتأنق في طبع أعدادها، وتغليف ما يطبع، إلى غير ذلك مما يحتاج إلى مورد فياض.. فمن أين ذلك؟؟!! وعلى حساب من يا ترى؟!!»[(٣)].

ثم اكتشف الناس حقيقتها، وأن الغاية منها هو نشر عقيدة الرافضة في أرض الكنانة تحت شعار التقريب، فأغلقت، وقد زرتها عام ١٣٩٩هـ فرأيتها موصدة الأبواب، لا أثر لأيِّ نشاط فيها، حتى وصف الشيخ محب الدين الخطيب ما آل إليه أمرها بقوله: «انفضَّ المسلمون

(١)مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٩).

(٢)مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٩).

(٣) مجلة الأزهر (٢٤/ ٢٨٦).

جميعًا من حول دار التخريب التي كانت تسمى دار التقريب، ومضى عليها زمن طويل والرياح تصفِّر في غرفها الخالية تنعي من استأجرها»، وذكر أن العلماء المخلصين من أهل مصر انكشف لهم المستور من حقيقتها، فانفضوا عنها وعن الألاعيب التي كان يراد إشراكهم في تمثيلها[1].

وثمة وهم آخر أشاعه بعض المغرضين ولبس به بعض الملبسين، وتلقفه بعض الجاهلين، وهو ما يسمونه المذهب الوهابي أو العقيدة الوهابية، وليس للإمام محمد بن عبد الوهاب عقيدة تخصه ينفرد بها عن سائر إخوانه من سلف الأمة وأئمتها، بل عقيدته هي ما كان عليه الإمام أحمد بن حنبل وغيره من أئمة الإسلام، وعقيدتهم هي ما عليه الصحابة –رضوان الله عليهم– ، ولذلك فإن كل واحد من الأئمة كان يقول: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»، فقولهم واعتقادهم هو قول الله ورسوله ﷺ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أما الاعتقاد فلا يؤخذ عني ولا عمن هو أكبر مني بل يؤخذ عن الله ورسوله ﷺ، وما أجمع عليه سلف الأمة فما كان في القرآن وجب اعتقاده، كذلك ما ثبت في الأحاديث الصحيحة مثل صحيح البخاري ومسلم»[2].

وقد شاركت قبل سنوات خلت في ندوة علمية في إحدى الدول الآسيوية، وفي مداخلة لأحد الحضور (وكان يعمل قاضيًا) قال لي: أنتم في السعودية تدرسون العقيدة الوهابية، فقلت له: سأقدم جوابًا عمليًّا من واقع الحال في الجامعات السعودية، فأنا أستاذ في كلية الشريعة وأصول الدين منذ ما يزيد على ثلاثة عقود، وأدرس مادة العقيدة، والمرجع الرئيس الذي ندرِّسه في العقيدة لطلابنا هو «العقيدة الطحاوية» للإمام أبي جعفر الطحاوي الحنفي مع شرحه المسمى «شرح العقيدة الطحاوية» للإمام علي بن علي بن أبي العز الحنفي، فأنت ترى أن صاحب الأصل وصاحب الشرح كلاهما من علماء الحنفية، والمذهب الفقهي السائد في المملكة هو المذهب الحنبلي في الغالب؛ ذلك لأن باب العقيدة ليس فيه مذهب حنفي أو مالكي أو شافعي أو وهابي أو غيره.

ثالثًا: ضابط التفرق:

بين شيخ الإسلام ابن تيمية الضابط الذي يعدُّ به الرجل من أهل الأهواء، بقوله: «البدعة التي يعدُّ بها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة؛ كبدعة الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة»[3]، وقال: «من خالف الكتاب المستبين، والسنة

---

(١) الفتح: العدد ٨٤٨، العام السابع عشر شوال ١٣٦٦هـ.

(٢)مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣/ ١٦١).

(٣) المصدر السابق (٣٥/ ٤١٤).

المستفيضة، أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافًا لا يعذر فيه؛ فهذا يعامل بما يعامل بـــه أهــل البدع»[١].

وذكر أن الحدَّ الفاصل بين أهل السنة والجماعة وبين أهل البدعة والفرقة هو مصادر التلقـــي، فقال: «شعار هذه الفرق مفارقة الكتاب والسنة والإجماع، فمن قال بالكتاب والسنة والإجمـــاع كان من أهل السنة والجماعة»[٢].

ويضيف الإمام الشاطبي ضابطين آخرين للخروج عن الجماعة، وهما مخالفة أهل السنة فـــي أصل كلي وقاعدة كلية من أصول الاعتقاد، أو كثرة المخالفات في المسائل العقديـــة الجزئيـــة فيقول: «هذه الفرق إنما تصير فرقًا بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلي في الـــدين، وقاعـــدة من قواعد الشريعة، لا في جزئي من الجزئيات، إذ الجزئي والفرع الشاذُّ لا ينشأ عنه مخالفـــة يقع بسببها التفرق شيعًا، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية»[٣].

ثم قال: «ويجري مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات، فإن المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة عاد ذلك على كثير من الشريعة بالمعارضة، كما تصير القاعـــدة الكليـــة معارضـــة أيضًا، وأما الجزئي فبخلاف ذلك، بل يعد وقوع ذلك من المبتدع له كالزلة والفلتـــة ... ولكـــن إذا قرب موقع الزلة لم يحصل بسببها تفرق في الغالب، ولا هدم للدين، بخلاف الكليات»[٤].

والحاصل أن ضابط التفرق ومفارقة الجماعة يكون بأحد أمور:

١-البدعة المشهورة عند أهل العلم بمخالفة السنة.

٢-مخالفة أهل السنة في مصادر التلقي، إما بابتداع مصادر أخرى، أو الإعــراض عــن مصادر أهل السنة المعتمدة.

٣-أن تكون المخالفة في مسائل الاعتقاد الظاهرة الواضحة دون المسائل الدقيقة.

٤-أن تكون المخالفة في أصل كلي من أصول الاعتقاد أو فروع جزئية كثيرة.

هذه ضوابط الافتراق، وأهل السنة يتعاملون مع أهل الفرق وفق هدي الكتـــاب والـــسنة، كمـــا يتجلى ذلك في التجربة المثلى لسلف الأمة وأئمتها.

(١) المصدر السابق (٢٤/ ١٧٢).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٦).
(٣) الاعتصام (٣/ ١٣٩-١٤٠).
(٤) الاعتصام (٣/ ١٤٠).

المبحث الرابع: منهج أهل السنة في التعامل مع أهل الفرق وأثره في وحدة الأمة

إن التعامل الشرعي مع أهل الفرق والمذاهب المخالفة هو من أهم أسباب اجتماع الكلمة وتحقيق الائتلاف، والسلامة من التفرق والاختلاف، ومنع حصول النزاع والتناحر، وهذا ما يتبين واضحًا من خلال مبادئ الإسلام[١]، وما تحقق في تاريخ المسلمين، وفي مقدمة ذلك التجربة المثلى الرائدة لأمة الإسلام خلال الخلافة الراشدة، وكيف أن تطبيق هذه المبادئ مع المخالفين كان من أهم عوامل الاجتماع والائتلاف، ونشير هنا إلى جملة من هذه المبادئ والأصول[٢]:

أولًا: أهل البدع لا يُكَفَّرُونَ ما لم تكن البدعة مكفِّرة، فمن جاء ببدعة مكفِّرة قام الدليل الشرعي على أنها كفر وثبتت شروط التكفير في حقه، وانتفت موانعه، فهو كافر يعامل معاملة الكافرين، ومن أخفاها فهو منافق، ومن انتسب إليهم ولم يقل بمقالاتهم الكفرية فعليه إثم من كثَّر سواد البدعة.

ثانيًا: يجب بيان الحق لهم بإبلاغهم السنة، وتبصيرهم بالبدعة بالحكمة والموعظة الحسنة؛ فإن ذلك من الجهاد في سبيل الله، وكلما جد أئمة السنة في ذلك ضعفت البدعة، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة[٣]، قال عبد الله بن المبارك: «إذا خفيت السنة ظهرت الأهواء»[٤].

ثالثًا: وجوب العدل معهم وعدم ظلمهم، فإن الظلم حرام مطلقًا، والعدل واجب مطلقًا، وقد أخذ سلفنا الصالح بمبدأ العدل مع طوائف البدع وغيرها، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «أهل السنة يستعملون معهم العدل والإنصاف ولا يظلمونهم، فإن الظلم حرام مطلقًا، بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء [يعني من طوائف البدع] خير من بعضهم لبعض، بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض، وهذا ما يعترفون به، ويقولون: أنتم تنصفوننا ما لا ينصف بعضنا بعضًا»[٥]، وقد أقروا في كتبهم بأمانة أهل السنة ووفائهم وصدقهم، وكذب الرافضة وقلة وفائهم[٦]، وإقرار المخالف أشد وقعًا في النفس من تأييد الموافق، وقد قيل: الحق ما شهدت به الأعداء.

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وطريقتهم [أي: أهل السنة] هي دين الإسلام الذي بعث الله به محمدًا ﷺ لكن لما أخبر النبي ﷺ أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة ... صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب هم أهل السنة والجماعة» (مجموع الفتاوى ٣/ ١٥٩).

(٢) ومن الدراسات في هذا الباب: موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، د. إبراهيم الرحيلي، المبتدعة وموقف أهل السنة منهم، د. محمد يسري.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣/ ١٠٤).

(٤) الصواعق المرسلة، لابن القيم (٣/ ١٠٤٨).

(٥) منهاج السنة (٥/ ١٥٧– ١٥٨).

(٦) أما شهادتهم لأهل السنة بهذه الأوصاف فاستمع إلى بعضها منقولة من مصادرهم المعتمدة لديهم في: أصول مذهب الشيعة، للمؤلف (٢/ ٩٥٧) وما بعدها.

رابعًا: لا بدَّ من بيان حالهم للأمة -حسب المصلحة الشرعية- بدون تقليل أو تهويل، فلا يتعدى الصدق، ولا يقلل من الواقع، ولا يفترى عليهم، ولا ينسب إليهم ما لم يقولوه، ولا يُرمَوا بما لم يفعلوه، كما لا يجوز أن تنسب إليهم لوازم أقوالهم ومآلات مذاهبهم على أنها أقوال ومذاهب لهم، فإن لازم المذهب ليس بمذهب إلا أن يلتزمه صاحبه. يقول الإمام القرافي: «أرباب البدع والتصانيف المضلة ينبغي أن يُشهر الناسُ فسادَها وعيبها، وأنهم على غير الصواب ليحذرها الناس الضعفاء فلا يقعوا فيها، وينفر عن تلك المفاسد ما أمكن، بشرط أن لا يتعدى فيها الصدق، ولا يفترى على أهلها من الفسوق والفواحش ما لم يفعلوه، بل يقتصر على ما فيهم من المنفرات خاصة، فلا يقال على المبتدع: إنه يشرب الخمر ولا: إنه يزني، ولا غير ذلك مما ليس فيه»(١).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين هذا أفضل، فبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله، إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين»(٢).

خامسًا: تشرع مناظرتهم عند الحاجة مناظرة مناصحة لا مكايدة كما يقول الإمام ابن بطة(٣)، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «كل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وفَّى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس، ولا أفاد كلامه العلم واليقين»(٤)، فالرادُّ على أهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى يقول: الذب عن السنة أفضل من الجهاد(٥).

سادسًا: لا يجوز أن يتولى الرد على أهل البدع ومناظرتهم إلا صاحب علم وبصيرة وحجة، وذلك بأن يكون عارفًا للحق بأدلته، وبصيرًا بالباطل وكيفية الرد على شبهاته، فمن لا علم عنده، ولا قدرة لديه على إقامة الحجة على المبتدع ورد ضلالاته، ودحض شبهاته لا يسوغ له الدخول في مجادلة المبتدع ومناظرته؛ ولذلك فإن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وهو من أمرنا باقتفاء سنته، بقوله صلى الله عليه وسلم: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من

(١) الفروق (٤/ ٢٠٧-٢٠٨).
(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢١٣- ٢٣٢).
(٣) انظر: الإبانة (٢/ ٥٤٧).
(٤) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٣٥٧).
(٥) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٤/ ١٣).

بعدي... »[1]، اختار ابن عباس لمناظرة الخوارج وذلك لعلمه وفقهه، فكان تأثيره في الخوارج كبيراً، حتى رجع منهم أربعة آلاف للسنة والجماعة[2].

سابعًا: مشروعية الهجر الشرعي، وهو نوعان:

الأول: هجر البدعة.

والثاني: هجر المبتدع.

فالأول: داخل في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨]. ومنه قوله ﷺ: «المهاجر من هجر ما نهى الله عنه»[3]، ومنه النصوص المستفيضة عن السلف في النهي عن الاستماع إليهم ومحاورتهم.

والنوع الثاني: هجر المبتدع، وهو بمنزلة التعزير، والتعزير يكون لمن ظهر منه الابتداع، كالداعي إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فأما إذا كانت البدعة ظاهرةً – تعرف العامة أنها مخالفة للشريعة – كبدعة الخوارج، والروافض والقدرية والجهمية فهذه على السلطان إنكارها؛ لأن عملها عام، كما عليه الإنكار على من يستحل الفواحش، والخمر، وترك الصلاة، ونحو ذلك»[4].

كما يهجر المبتدع حتى ينتهي عن إظهار بدعته، ولا يؤخذ عنه العلم، ولا يستشهد ولا يقدم في الصلاة وتترك عيادته ولا تشيع جنازته، بل لا يكلم ولا يجالس ، ولا يسلم عليه إلى آخر أنواع الهجر.

ولابد من مراعاة المصلحة الشرعية للهجر؛ فإن المقصود زجر المهجور وتأديبه ورجوع العامة عن مثل حاله ودرء ضرره عن جلسائه، ولذلك فإنه ينظر في الهجر إلى المنافع والمفاسد، والقدرة والعجز، وهذا يختلف من بلد إلى آخر، ومن مبتدع إلى آخر، ومن بدعة إلى أخرى[5].

ثامنًا: مشروعية مباهلة[6] المخالف إذا أصرَّ بعد البيان وإقامة الحجة، وقد أمر الله عز وجل نبيه ﷺ أن يباهل من عاند الحق في أمر عيسى –عليه الصلاة والسلام– بعد ظهور البيان،

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير (٧/ ٣٠٧)، ومناظرة ابن عباس أخرجها عبد الرزاق في المصنف (١٨٧٨)، وأحمد (٣٤٢/١)، وأبو عبيد في الأموال (٤٤٤)، والحاكم (١٥٠/٢– ١٥٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣١٨/١– ٣٢٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٩/٨)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٠٣/٢– ١٠٤)، وغيرهم.

(٣) أخرجه البخاري (ح١٠).

(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٣٩).

(٥) انظر تفصيل ذلك في: هجر المبتدع، للشيخ بكر أبو زيد.

(٦) المباهلة هي الملاعنة، والمقصود منها أن يجتمع القوم إذا اختلفوا في شيء فيقولوا: لعنة الله على الظالم منا. انظر: النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (١/ ١٦٧).

قال تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١][1]، وبذلك جاءت السنة فقد ثبت أن الرسول ﷺ أراد مباهلة نصارى نجران[2].

وهو دليل على مشروعية مباهلة المخالف من يهودي، أو نصراني، أو مبتدع، أو غيرهم، قال ابن حجر: «وفي قصة أهل نجران من الفوائد ... مشروعية مباهلة المخالف إذا أصر بعد ظهور الحجة، وقد دعا ابن عباس إلى ذلك، ثم الأوزاعي، ووقع ذلك لجماعة من العلماء، ومما عرف بالتجربة أن من باهل وكان مبطلًا لا تمضي عليه سنة من يوم المباهلة، ووقع لي ذلك مع شخص كان يتعصب لبعض الملاحدة، فلم يقم بعدها غير شهرين»[3].

وقد عزم شيخ الإسلام ابن تيمية على المباهلة لمن ادعى أن لديه أسرارًا مخزونة وعلومًا مصونة؛ لأن ذلك -كما يقول الشيخ- متعلق بأصول الدين[4].

وشرطها:

١- إقامة الحجة على المخالف قبل مباهلته.

٢- إصراره على باطله بعدما تبين له الحق.

٣- أن يكون خلافه في حق ثابت لا مرية فيه، وليس له في خلافه تأويل سائغ.

فاستعمال هذه الأصول الشرعية، ومراعاة هذه القواعد في التعامل مع المخالفين من أهم أسباب درء النزاع والفرقة، وتحقيق المحبة والألفة والوحدة.

المبحث الخامس: آثار الافتراق[5]

أهل السنة والجماعة يأمرون بلزوم الجماعة والبعد عن الفرقة، لأنهم -كما يقول الإمام الطحاوي- يرون «الجماعة حقًّا وصوابًا، والفرقة زيغًا وعذابًا»[6]، ويبينون ضرر الافتراق وآثاره السيئة على الفرد والمجتمع، في الدنيا والآخرة؛ لأن ذلك من أهم أسباب البعد عنه، فأضرار الافتراق تمس كل فرد فارق الجماعة أو سعى إلى الفرقة أو دعا إليها بقوله أو فعله، كما يضر بالأمة كلها، وفيما يلي ذكر أهم هذه الآثار من خلال اعتقاد أهل السنة والجماعة:

---

(١) قال المهايمي: «﴿الْحَقُّ﴾ أي: الثابت الذي لا يقبل التأويل جاء ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ الذي رباك بالاطلاع على الحقائق ﴿فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ وإذا ظهر لك الحق من ربك بالبيان التام ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ﴾ أي: جادلك فيه ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ القطعي ﴿فَقُلْ﴾ لم يبق بيننا وبينكم مناظرة، ولكن نرفع عنادكم بطريق المباهلة» تفسير القرآن، للمهايمي (١/١١٣).

(٢) انظر: صحيح البخاري (ح٤٣٨٠)، المسند (١/ ٤١٤)، سيرة ابن هشام (٢/ ٢٢٢ – ٢٢٣)، طبقات ابن سعد (١/ ٣٥٧)، زاد المعاد، لابن القيم (٣/ ٦٢٩).

(٣) فتح الباري (٨/ ٩٥).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٨٢).

(٥) انظر: الاعتصام (١/ ١٤١–١٧٥)، موقف الصحابة من التفرق والفرق، أسماء السويلم (ص: ٣٠١).

(٦) متن الطحاوية (ص: ٨٥) بتعليق الألباني.

أولًا: آثار الافتراق على المسلم:

أولًا: حرمان الهداية، والوعيد بدخول النار: يقول الله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِق الرَّسُولَ من بَعْد مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبعْ غَيْرَ سَبيل الْمُؤْمنينَ نُوَلِّه مَا تَوَلَّى وَنُصْله جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، فاتباع غير سبيل المؤمنين سبب لحرمان الهداية واستحقاق العذاب.

ثانيًا: اسوداد الوجوه يوم القيامة: يأتي أهل الفُرقة يوم القيامة وقد اسودت وجوههم عقابًا لهم لما أحدثوه في دين الله وفرقوا به المسلمين، يقول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ من بَعْد مَا جَاءهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَـئكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظيمٌ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم بَعْدَ إيمَانكُمْ فَذُوقُواْ الْعَذَابَ بمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٥ – ١٠٦]. قال ابن كثير في تفسيرها: «يعني: يوم القيامة، حين تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة، قاله ابن عباس، رضي الله عنهما»(١).

ثالثًا: براءة الرسول ﷺ من أهل الفرقة وأصحاب البدع: قال تعالى: ﴿إنَّ الَّذينَ فَرَّقُوا دينَهُمْ وَكَانُوا شيَعًا لَسْتَ منْهُمْ في شَيْء إنَّمَا أَمْرُهُمْ إلَى اللَّه ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لعائشة رضي الله عنها: «يا عائشة ﴿إنَّ الَّذينَ فَرَّقُوا دينَهُمْ وَكَانُوا شيَعًا﴾ هم أصحاب البدع وأصحاب الأهواء وليس لهم توبة(٢)، أنا منهم بريء، وهم مني براء(٣)»(٤).

قال ابن عطية: «وقوله: ﴿لَسْتَ منْهُمْ في شَيْء﴾ أي: لا تشفع لهم ولا لهم بك تعلق، وهذا على الإطلاق في الكفار، وعلى جهة المبالغة في العصاة والمتنطعين في الشرع، ولأنهم لهم حظٌّ من تفريق الدين»(٥).

رابعًا: يخشى على المبتدع من الفتنة: قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَر الَّذينَ يُخَالفُونَ عَنْ أَمْره أَنْ تُصيبَهُمْ فتْنَةٌ أَوْ يُصيبَهُمْ عَذَابٌ أَليمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وعن مالك بن أنس أن رجلًا أتاه يقول: إني أريد أن أحرم من المسجد من عند القبر، قال: لا تفعل فإني أخشى عليك الفتنة، قال: وأي فتنة في هذا؟! إنما هي أميال أزيدها، قال: وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قصر عنها رسول الله ﷺ، إني سمعت الله يقول: ﴿فَلْيَحْذَر الَّذينَ يُخَالفُونَ عَنْ أَمْره أَنْ تُصيبَهُمْ فتْنَةٌ أَوْ يُصيبَهُمْ عَذَابٌ أَليمٌ﴾(٦).

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٩٢).

(٢) سيأتي بيان معنى ذلك قريبًا.

(٣) المراد: البراءة من البدعة التي ابتدعوها، ولا يعني ذلك البراءة الكاملة التي تستلزم الكفر، إلا إذا كانت بدعتهم مكفرة.

(٤) أخرجه الطبراني في الصغير (ح٥٦٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٣٧)، وقال الهيثمي: «إسناده جيد» (مجمع الزوائد ٧/ ٢٢).

(٥) المحرر الوجيز (٢/ ٣٦٧).

(٦) أخرج هذه القصة الإمام ابن العربي بسنده في: عارضة الأحوذي (٤/ ٣٥).

قال الإمام الشاطبي: «وهذه الفتنة التي ذكرها مالك -رحمه الله- تفسير الآية هي شأن أهل البدع وقاعدتهم التي يؤسسون عليها بنيانهم، فإنهم يرون أن ما ذكره الله في كتابه وما سنَّه نبيه ﷺ دون ما اهتدوا إليه بعقولهم»(١).

خامسًا: الوعيد لمفارق الجماعة بالنار: وهذا ما توعد به رسول الله ﷺ المفارق للجماعة، قال رسول الله ﷺ: «إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة، ويد الله على الجماعة، ومن شذَّ شذَّ إلى النار»(٢).

سادسًا: يأتي المفارق للجماعة يوم القيامة ولا حجة له: ففي الحديث عن رسول الله ﷺ قال: «من خلع يدًا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له»(٣)، قال الإمام النووي: «أي: لا حجة له في فعله، ولا عذر له ينفعه»(٤).

سابعًا: الحرمان من الشرب من حوض رسول الله ﷺ: فيخشى على المبتدعة المفارقين لجماعة المسلمين أن يكونوا ممن يحال بينهم وبين الشرب من الحوض، ففي الحديث عن رسول الله ﷺ قال: «أنا فَرَطكم على الحوض، ليرفعنَّ إليَّ رجالٌ منكم حتى إذا أهويت لأناولهم اختلجوا دوني، فأقول: أي رب، أصحابي، فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك»(٥).

ثامناً: الموت ميتة جاهلية: إن هذا المفارق للجماعة لو مات وهذا حاله فميتته ميتة جاهلية قال رسول الله ﷺ: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية»(٦)، والمقصود الزجر والوعيد، أو فيه شعبة من أهل الجاهلية؛ لأن حاله يشبه حال أهل الجاهلية فيما كانوا عليه من عدم تأمير أمير يسمع له ويطاع، ولا يعني الكفر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «بين أنه إن مات، ولا طاعة عليه مات ميتة جاهلية، فإن أهل الجاهلية من العرب ونحوهم لم يكونوا يطيعون أميرًا عامًّا على ما هو معروف من سيرتهم»(٧).

تاسعًا: قد لا يوفق المبتدع للتوبة: فإن ذلك من شؤم البدعة لتوهمه أنه على الحق، يقول رسول الله ﷺ: «إن الله حجز - أو قال: حجب - التوبة عن كل صاحب بدعة»(٨)، قال ابن تيمية: «ولهذا قال أئمة الإسلام كسفيان الثوري وغيره: إن البدعة أحب إلى إبليس من المعصية؛ لأن البدعة لا يتاب منها والمعصية يتاب منها. ومعنى قولهم: (إن البدعة لا يتاب

---

(١) الاعتصام (١/ ١٧٤).

(٢) أخرجه أحمد (ح٢٧٢٢٤)، والترمذي (ح٢١٦٧) بسند صحيح.

(٣) أخرجه مسلم (ح١٨٥١).

(٤) شرح النووي على مسلم (١٢/ ٢٤٠).

(٥) أخرجه البخاري (ح٦٥٧٦)، ومسلم (ح٢٢٩٧).

(٦) أخرجه مسلم (ح١٨٤٨).

(٧) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٤٩).

(٨) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢١/١)، والطبراني في الأوسط (ح٤٢١٤)، وصححه الألباني (ظلال الجنة ١/ ٢١).

منها) أن المبتدع الذي يتخذ ديناً لم يشرعه الله ولا رسوله قد زين له سوء عمله فرآه حسناً، فهو لا يتوب ما دام يراه حسناً؛ لأن أول التوبة العلم بأن فعله سيئ ليتوب منه، أو بأنه ترك حسناً مأمورًا به أمر إيجاب أو استحباب ليتوب ويفعله، فما دام يرى فعله حسناً وهو سيئ في نفس الأمر فإنه لا يتوب»(١).

عاشرًا: عدم قبول العمل المحدث: فإن هذا المفارق للجماعة، المحدث في دين الله، المخالف لسنة رسول الله ﷺ عمله مردود عليه وإن ظن أنه حسن وصواب، أو كانت نيته حسنة فلا ينفعه ذلك ما دام أنه مخالف للسنة، يقول رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رَدٌّ»(٢).

حادي عشر: الحرمان من شفاعة الرسول ﷺ: ففي الحديث عنه ﷺ أنه قال: «رجلان ما تنالهما شفاعتي، إمام ظلوم غشوم، وآخر غال في الدين مارق منه»(٣).

ثاني عشر: قد يحرم من الرحمة التي تكون لأهل الاتفاق والائتلاف من الأمة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٨-١١٩]، فأهل الاختلاف المذكورين في الآية مباينون لأهل الرحمة، معرضون لعذاب الله، قال رسول الله ﷺ: «الجماعة رحمة، والفُرقة عذاب»(٤)، فالفرقة وأهلها بعيدون عن رحمة الله، معرضون أنفسهم لعقوبته تعالى.

ثالث عشر: تسلط الشيطان عليه وملازمته له: يقول الله عز وجل: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِيَ آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ذَّلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٥-١٧٦]، فدل على أن المبتدع المنسلخ من آيات الله المتبع لهواه يلازمه الشيطان طمعًا في المزيد من إضلاله وإغوائه.

رابع عشر: أن هذا المبتدع المفرق لجماعة المسلمين المفارق لصراط الله المستقيم عليه إثم من عمل ببدعته وسار على ضلالته إلى يوم الدين، قال تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلاَ سَاء مَا يَزِرُونَ﴾ [النحل: ٢٥]، وقال رسول

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٩).

(٢) أخرجه مسلم (ح١٧١٨).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢٣/١)، وصححه الألباني (ظلال الجنة ١/ ٢٣).

(٤) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد المسند (ح١٨٤٤٩)، وصححه الألباني في (صحيح الجامع ٣١٠٩).

الله ﷺ: «ومن سن في الإسلام سنة سيئة، فعُمل بها بعده كتب عليه مثل وزر من عمل بها، ولا ينقص من أوزارهم شيء»(١).

خامس عشر: الوعيد باللعن والطرد من رحمة الله: عن علي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «من أحدث حدثًا أو آوى محدثًا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه عدل ولا صرف»(٢)، قال الإمام النووي: «والمراد باللعن هنا: العذاب الذي يستحقه على ذنبه، والطرد عن الجنة أول الأمر، وليست هي كلعنة الكفار الذين يبعدون من رحمة الله تعالى كل الإبعاد»(٣).

ثانيًا: آثار الافتراق على الأمة:

المجتمع يتكون من أفراد، والآثار السيئة التي تلحق أفراد المجتمع هو ضرر للمجتمع كله، ومع ذلك فهناك آثار كبرى تلحق الأمة الإسلامية كلها بسبب الافتراق، فضرر الفرقة على الأمة كبير، وأثرها خطير في دينها ودنياها، ومن ذلك:

أولا: تسلط الأمة بعضها على بعض، حتى يهلك بعضهم بعضًا: قال رسول الله ﷺ: «إن الله زوى لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوي لي منها، وأعطيت الكنزين: الأحمر والأبيض، وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة بعامة، وأن لا يسلط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم. وإن ربي قال: يا محمد إني إذ قضيت قضاء فإنه لا يرد، وإني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة بعامة، وأن لا أسلط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم من بأقطارها حتى يكون بعضهم يهلك بعضًا، ويسبي بعضهم بعضًا»(٤).

ثانيًا: الهزيمة والفشل، يقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُواْ وَاذْكُرُواْ اللّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلَحُونَ وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٥-٤٦].

ثالثًا: الفرقة سبب لظهور البدع وطوائف الضلال: ما أن تتفرق الأمة، وتخالف أمر الله تعالى لها بالتزام الجماعة إلا وتظهر بينها فرق الضلال مما يزيد الأمة وهَنًا على وهن، فقد أخبر رسول الله ﷺ عن الخوارج: «أنهم يخرجون في فرقة من الناس»(٥)، وذلك لأن البدعة مقرونة بالفرقة والاختلاف، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «البدعة مقرونة بالفرقة كما أن السنة مقرونة

(١) أخرجه مسلم (ح١٠١٧).
(٢) أخرجه البخاري (ح٣١٧٩)، ومسلم (ح١٣٧٠).
(٣) شرح النووي على مسلم (٩/ ١٤١).
(٤) أخرجه مسلم (ح٢٨٨٩).
(٥) أخرجه البخاري (ح٣٦١٠)، ومسلم (ح١٠٦٤).

بالجماعة، فيقال: أهل السنة والجماعة، كما يقال: أهل البدعة والفرقة»[1]، ذلك أن كل ما ليس من عند الله جل وعلا لابد فيه من الاختلاف والتفرق والتناقض جزاء وفاقًا، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وكلما كانت البدعة أبعد عن الحق كانت أكثر افتراقًا واختلافًا. قال البغدادي: «وقد حكى أصحاب المقالات أن سبعة من زعماء القدرية اجتمعوا في مجلس ... وافترقوا عن تكفير كل واحد منهم لسائرهم»[2].

رابعًا: ذهاب المحبة والألفة، ووقوع العداوة والبغضاء: يقول الله تعالى: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١ –٣٢]، قال الإمام الشاطبي: «وأما أن البدع مظنة إلقاء العداوة والبغضاء بين أهل الإسلام؛ فلأنها تقتضي التفرق شيعًا»[3]، فقد أخبر الله عز وجل عن حال أهل الفرقة والاختلاف وما يصيبهم بسبب الافتراق من التنازع والشقاق، وما يلقيه الشيطان بينهم من العداوة والبغضاء، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧]. وقال عز وجل: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [الحج: ٥٣].

وبهذا يتبين أن الفرقة هي سبب كل شر، وأن الاجتماع سبب كل خير، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «سبب الاجتماع والألفة جمع الدين والعمل به كله، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، كما أمر به باطنًا وظاهرًا، وسبب الفرقة: ترك حظ مما أمر العبد به، والبغي بينهم. ونتيجة الجماعة: رحمة الله، ورضوانه، وصلواته، وسعادة الدنيا والآخرة، وبياض الوجوه. ونتيجة الفرقة: عذاب الله، ولعنته، وسواد الوجوه، وبراءة الرسول ﷺ منهم»[4].

(١) الاستقامة (١/ ٤٢).
(٢) الفرق بين الفرق (ص: ١٨٥).
(٣) الاعتصام (١/ ١٥٦).
(٤) مجموع الفتاوى (١/ ١٧).

الخاتمة:

في ختام هذا البحث الموجز أذكر أهم ما توصل إليه، مع بعض التوصيات فيما يلي:

أولا: نتائج البحث:

١- عقيدة أهل السنة هي الأساس لوحدة الأمة واجتماعها، وسلامتها من الفرقة والاختلاف، لأنها قائمة على الكتاب والسنة، وهما سبيل العصمة من الافتراق.

٢- لا تتم وحدة العقيدة إلا بوحدة مصادر التلقي التي هي المرجع عند كل نزاع، والاجتماع على أصول العقيدة التي هي عصمة للأمة من التفرق والاختلاف.

٣- وضع أهل السنة ضوابط محددة للافتراق عن جماعة المسلمين، فليس كل مخالف مبتدعًا، ولا كل خلاف فُرقة.

٤- تميز أهل السنة في التعامل مع مخالفيهم بالعلم والعدل والإنصاف، وبذلك يتحقق التآلف والتعايش.

٥- افتراق الأمة له آثار سيئة على الفرد والمجتمع في الدنيا والآخرة، ومن أدرك ذلك علم خطر الافتراق وضرورة البعد عنه والسعي في درء حصوله ومنع وسائله وأسبابه.

ثانيًا: توصيات البحث:

١- وضع الخطط والمناهج لدعوة الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة إلى الحق، ببيان الحق لهم، والرد على شبهاتهم بعلم وعدل وإنصاف.

٢- وضع الخطط والاستراتيجيات العلمية لمواجهة الفرق والطوائف المخالفة لأهل السنة وفق منهج الإسلام، لا سيما تلك الطوائف التي تتدين في معتقداتها بالعدوان على المخالفين كالتيار الرافضي الصفوي، وكأهل الغلو والتطرف في التكفير واستباحة دماء المخالفين.

٣- وضع المناهج التعليمية وإعداد المواد الإعلامية وفق رؤية أهل السنة التي هي صمام أمان للمجتمع من التفرق والتشرذم، وأساس وحدتها واجتماعها.

فهرس المصادر:

- أقسام اللذات، فخر الدين الرازي، تحقيق: أيمن شحاتة، ليدن، ٢٠٠٦م.
- الإبانة الكبرى، ابن بَطَّة العكبري، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.
- الإخنائية (أو الرد على الإخنائي)، ابن تيمية، تحقيق: أحمد بن مونس العنزي، دار الخراز، جدة، الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
- الاستقامة، ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الأولى، ١٤٠٣هـ.
- الأصول من الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، تعليق: علي الغفاري، دار الكتب الإِسلامية، طهران، ١٣٨٨هـ.
- الاعتصام، الشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ابن تيمية، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤١٨هـ.
- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة، ابن عبد البر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الباعث على إنكار البدع والحوادث، أبو شامة المقدسي، تحقيق: عثمان أحمد عنبر، دار الهدى، القاهرة، الأولى، ١٣٩٨هـ–١٩٧٨م.
- البداية والنهاية، ابن كثير، دار الفكر، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦م.
- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر الاسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، لبنان، الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
- التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية، تأليف: عبد العزيز الناصر الرشيد، الناشر: دار الرشيد، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.
- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، أبو القاسم الأصبهاني، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية، الرياض، الثانية، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
- ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل الهروي، تحقيق: عبد الرحمن الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

- السرائر، محمد بن إدريس الحلّي، المطبعة العلمية، قم، طبعة الثانية، ١٣٩٠هـ.
- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤٠٨هـ.
- الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء الكفوي الحنفي، تحقيق: عدنان درويش-محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة المقدسي، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- المسائل والأجوبة (جواب سؤال أهل الرحبة، ابن تيمية، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: د. صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، الأولى، ١٤١٢هـ.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- المنتقى من منهاج الاعتدال، الذهبي، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، محيي الدين النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثانية، ١٣٩٢هـ.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
- الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٨٧هـ، وطبعة كبماني.
- تاريخ الإسلام ووَفيَات المشاهير والأعلام، الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الأولى، ٢٠٠٣ م.
- تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، نقله إلى العربية: د. محمود فهمي حجازي.

- تاريخ الرسل والملوك، ابن جرير الطبري، دار التراث، بيروت، الثانية، ١٣٨٧هـ.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م.
- تذكرة الحفاظ، الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الثانية، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الأولى، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.
- درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الثانية، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الثالثة، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥ م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، الثامنة، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٣م.
- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، العاشرة، ١٤١٧هـ–١٩٩٧م.
- طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الثانية، ١٤١٣هـ.
- طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- عقائد السلف، تحقيق: علي سامي النشار، عمار الطالبي، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- عقيدة أهل السنة، ابن تيمية، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، مكتبة أنصار السنة، القاهرة.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، وعليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

- كاشف الغمة في اعتقاد أهل السنة (مختصر لكتاب هبة الله بن الحسن اللالكائي)، مخطوط بالمكتبة السعودية بالرياض، رقم (٢١٤/ ك. ل).
- لسان الميزان، ابن حجر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الأولى، ٢٠٠٢ م.
- لوامع الأنوار البهية، السفاريني، طبعة علي آل ثاني.
- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، المؤلف: محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر السليمان، الناشر: دار الوطن- دار الثريا، ١٤١٣هـ.
- مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، ناصر القفاري، دار طيبة للنشر والتوزيع، الثالثة، ١٤٢٨ هـ.
- معالم السنن (شرح سنن أبي داود)، الخطابي، المطبعة العلمية، حلب، الأولى، ١٣٥١هـ-١٩٣٢م.
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- مناقب الشافعي، أبو بكر البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الأولى، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- نهاية الإقدام في علم الكلام، الشهرستاني، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٥هـ.
- وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق عبد الرحيم الشيرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الخامسة ١٤٠٣هـ.